المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (212) - الجزء (1) - السنة (59) - رمضان 1446هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢١٢) - الجزء (١) - السَّنة (٥٩) - رمضان ١٤٤٦هـ

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

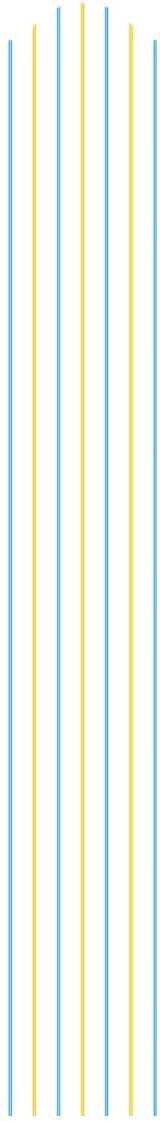

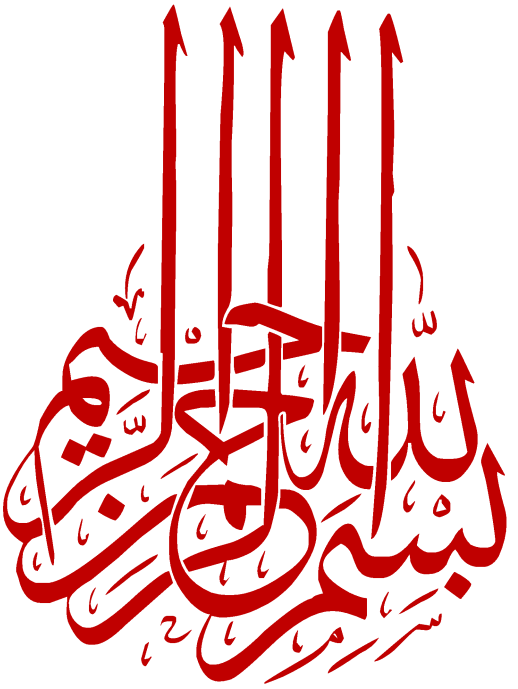
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ . د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ . د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ . د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ القراءات وعلومها في معهد محمد السَّادس للقراءات بالمغرب

أ . د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ . د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكليَّة التربية بجامعة تكريت (سابقًا)

أ . د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كليَّة الشريعة بجامعة الكويت (سابقًا)

أ . د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ . د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة (سابقًا)

هيئة التحرير

أ.د/ يوسف بن مصلح الردادي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ.د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ.د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ.د/ عبد الله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ.د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشماليَّة

أ.د/ رمضان محمد أحمد الروبي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ.د/ نايف بن يوسف العتيبي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن عيد الصاعدي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الرحمن بن رباح الردادي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن علي البارقي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلاميَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي
(رئيس قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:

البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (١)

م	البحث	الصفحة
١-	تعريفات علم القراءات - دراسة نقديَّة تحليليَّة - د / عصام بن دخيل الله الحربي	١١
٢-	مسائل «الهاء» في أصول القراء أ. د / عبد الرحيم بن عبد الله بن عمر الشنقيطي	٤٩
٣-	وقوف أبي نصر العراقي (ت في حدود: ٤٥٠هـ) من خلال كتاب: «منازل القرآن في الوقوف» لأبي الفضل الأصبهاني (ت: ٥٢٤هـ) - دراسة تحليليَّة مقارنة - د / مرام بنت عبيد الله بن حمدان اللهيبي	١١١
٤-	منهج النقد القرائي عند الشيخ مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) - معالم وآثار - د / ولاء بنت عبد الرحمن بن محمد البرادعي	١٧٥
٥-	سؤال عن قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ للعلامة الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الشهير بالصنعاني (ت١١٨٢هـ) - دراسةً وتحقيقًا - أ. د / ضيف الله بن عيد الرفاعي	٢١٣
٦-	اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ - دراسة تفسيريَّة تحليليَّة - د / عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد العزيز العليان	٢٧١
٧-	الوصايا الواردة في سورة الإسراء - دراسة تحليليَّة موضوعيَّة - د / سيف بن منصور بن علي الحارثي	٣٣٥
٨-	اختلاف روايات التاريخ لأبي سعيد الدارمي عن ابن معين - دراسة نقديَّة مقارنة - د / خالد بن محمد الشبيتي	٣٩٧
٩-	مفهوم «الحديث المضطرب» عند الإمام البخاري، ومنهجه في التعليل بالاضطراب، دراسة تطبيقية على الأحاديث التي حكم عليها البخاري بذلك في كتابي السنن، والعلل الكبير للترمذي د / سعيد بن علي بن عبد الله الأسمري	٤٥٣
١٠-	الرواة الذين نفى أبو داود في سننه إدراكهم لبعض مَن رووا عنهم - دراسة تحليليَّة مقارنة - د/ فهد بن سعيد بن هادي القحطاني	٥٠٩

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مفهوم «الحديث المضطرب» عند الإمام البخاري، ومنهجه في التعليل بالاضطراب، دراسة تطبيقية على الأحاديث التي حكم عليها البخاري بذلك في كتابي السنن، والعلل الكبير للترمذي

The concept of "disturbed hadith" according to Imam Al-Bukhari, and his approach to explaining disturbance, An applied study on the hadiths that Al-Bukhari ruled accordingly in my book Al-Sunan and Al-Ilal Al-Kabir by Al-Tirmidhi

إعداد:

د / سعيد بن علي بن عبد الله الأسمري

الأستاذ المشارك بجامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، أبها، كلية الشريعة وأصول الدين، قسم السنة وعلومها

Prepared by:

Dr. Saeed bin Ali bin Abdullah Al-Aasmari

Co-professor, King Khaled University, Kingdom of Saudi Arabia Abha, Faculty of Sharia and Asuluddin, Department of the Sunnis and its Sciences, Fiqah Al-Sunah and its sources

Email: saeedalasmri@kku.edu.sa

استلام البحث		اعتماد البحث
A Research Receiving		A Research Approving
2024/01/25		2024/09/10

نشر البحث

A Research publication

رمضان ١٤٤٦هـ - March 2025

DOI: 10.36046/2323-059-212-009

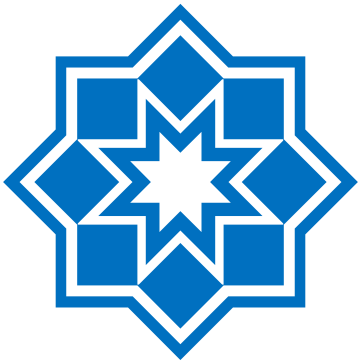

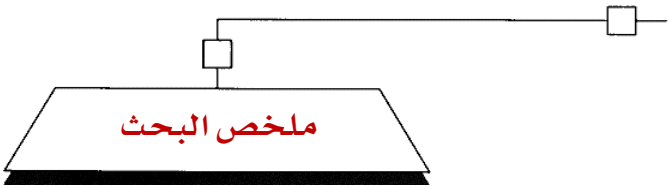

هذا البحث: مفهوم "الحديث المضطرب" عند الإمام البخاري، ومنهجه في التعليل بالاضطراب..، يهدف إلى تحديد مفهوم الاضطراب عند الإمام البخاري من خلال التطبيق العملي، وفهم منهج الإمام البخاري في الحكم بالاضطراب، والقرائن التي استعملها في هذا الحكم، وأثر حكم البخاري على الأحاديث بالاضطراب فيمن جاء بعده من العلماء الذين نقلوا كلامه في مصنفاتهم، وذلك من خلال أسئلة تلميذه الترمذي له في "السنن، والعلل الكبير"، وقد اتبعت في هذا البحث ثلاثة مناهج: المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث، وأقوال الأئمة في الرواة، والتحليلي لهذه الأقوال، والاستنباطي في استنباط منهج الإمام، والقرائن التي استعملها، ومن أبرز نتائج البحث: أن المضطرب عند الإمام البخاري: هو الحديث الذي وجد فيه مطلق الاختلاف، سواء تكافأت الروايات أو لا، وأنه قد يرجح أحد الأوجه مع حكمه بالاضطراب، ومن القرائن التي استعملها: قرينة الحفظ، وجود روايات أخرى معارضة، ومخالفة المحفوظ، وعدم وجود المتابع، ويوصي الباحث بتتبع المصطلحات النقدية عند الأئمة المتقدمين كأحمد، وأبي حاتم من خلال التطبيق العملي.

الكلمات المفتاحية: (المضطرب، الرواية، الوجه، العلل، الثقة).

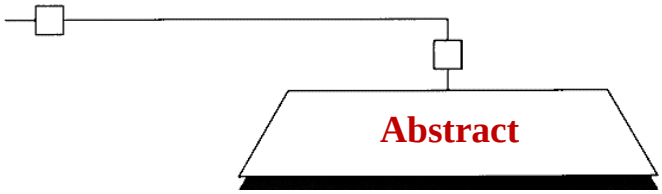

"This research; the concept of "trouble talk" in Imam Bukhari and its approach to turbulence. aims to define the concept of turbulence in Imam al-Bukhari through practical application, and to understand the approach of imam al-Bukhari in rule of turbulence and the clues that he used in this rule. The rule of Bukhari affected the hadiths and turbulence in those who followed him by the scholars who passed his words in their works, through the questions of his tarmac student in the age and the great flag. In this research, three approaches were followed: the inductive approach to gathering conversations, the sayings of imams in narrators, the analysis of these sayings, and the deduction in deducing the approach of the imam and the clues he used. The most prominent findings of the research include: The turbulence at Imam al-Bukhari is the talk in which he found the difference, whether the narratives were rewarded or not, and that one of the aspects may be more likely with his rule of turbulence, including the Quran, the existence of other narratives, the opposition, and the absence of followers "The researcher recommends tracking critical terms at advanced imams such as Ahmed, and Abi Hatem through practical application".

Keywords: (Mudarib, Novel, Face, Alal, Trust).

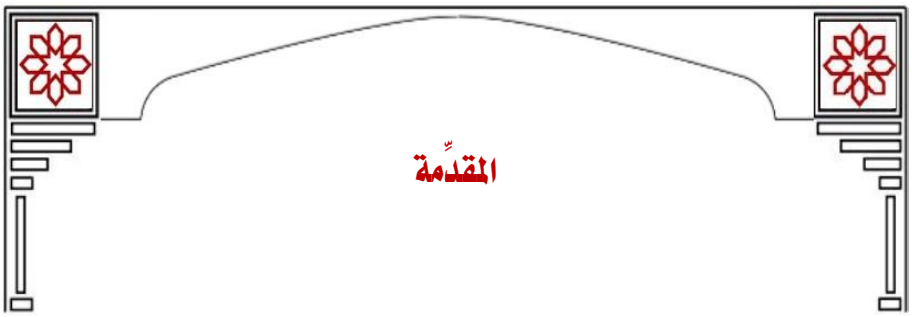

المقدِّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد: فلا تخفى مكانة الإمام البخاري -رحمه الله- في علم النقد، وكذا تلميذه الترمذي، ومن خلال قراءتي في كتابي: السنن، والعلل الكبير، للإمام الترمذي، وقفت على عدد من الأحاديث التي يسأل عنها الإمام الترمذي شيخه البخاري فيجيب: بأنها مضطربة، فوقع في نفسي تتبع هذه الأحاديث، ودراستها دراسة مختصرة، للوقوف على أسباب حكم هذا الإمام عليها بالاضطراب، ومنهجه في ذلك، والقرائن التي قد يكون استعملها في هذا الحكم.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

-أن الاضطراب نوع من العلل الخفية التي قد تقدح في صحة الحديث، ولا يطلع عليها إلا الأئمة النقاد كالبخاري.

-أن الحكم بالاضطراب له تعلق بقاعدة الاختلاف التي تستدعي جمع الطرق والنظر فيها.

-أن الأوجه الناشئة عن اضطراب الرواة قد توهم أن أحدها طريق آخر للحديث يتقوى به، وهو في الحقيقة خطأ ناشئ عن الاضطراب.

-أن بحث مثل هذا الموضوع يكشف لنا المنهج الدقيق الذي كان الأئمة يسيرون عليه في الحكم على الأحاديث.

-أن دراسة هذا الموضوع يبرز لنا شيئاً من القرائن التي كان الأئمة يعتمدونها في الترجيح، والتي ربما صرحوا ببعضها أثناء حكمهم عليها.

-مكانة الإمام البخاري، وتلميذه الترمذي، وتمكنهم في علم النقد.

مشكلة البحث:

وجد في أسئلة الترمذي لشيخه البخاري عدد من الأحاديث التي حكم عليها البخاري بأنها مضطربة، فما مفهوم الاضطراب، وهل له حد عنده؟ ولماذا يحكم البخاري على الحديث بالاضطراب ثم يرجح بعض طرقه؟ وما علاقة الاضطراب بباب التعليل؟ وهل الحكم بالاضطراب مبني على القرائن أم أنه مجرد اجتهاد؟ وما مدى تأثر العلماء الذين أتوا بعد البخاري بأحكامه النقدية على الأحاديث؟

حدود البحث:

الأحاديث التي سأل الترمذي عنها شيخه البخاري في كتابي السنن، والعلل الكبير، فحكم عليها بأنها مضطربة.

أهداف البحث:

-تحديد مفهوم الاضطراب عند الإمام البخاري من خلال التطبيق العملي.

-فهم منهج الإمام البخاري في الحكم بالاضطراب.

-فهم علاقة الاضطراب بباب التعليل.

-التعرف على القرائن التي استعملها البخاري في هذا الحكم.

-التعرف على أثر حكم الإمام البخاري على الأحاديث بالاضطراب فيمن جاء بعده من العلماء الذين نقلوا كلامه في مصنفاتهم.

منهج البحث:

هو المنهج الاستقرائي، التحليلي، الاستنباطي، النقدي.

إجراءات البحث:

-درست معنى الحديث المضطرب في اللغة والاصطلاح، وحددت هذا المفهوم عند الإمام البخاري.

- بينت علاقة الاضطراب بباب التعليل.

- ذكرت القرائن التي ظهر لي أن الإمام البخاري قد اعتمد عليها في حكمه

بالاضطراب، والتي قد يشير لبعضها أحياناً.

-جمعت الأحاديث التي سأل الإمام الترمذي عنها شيخه البخاري في كتابي السنن، والعلل الكبير، فحكم عليها بأنها مضطربة، ودرستها دراسة مختصرة لتصوير الاضطراب الحاصل فيها.

- تتبعت كلام العلماء الذين نقلوا أحكام الإمام البخاري على هذه الأحاديث بالاضطراب؛ للوقوف على مدى أثر هذا الإمام فيمن جاء بعده.

-بينت منهج الإمام البخاري في هذا الحكم عقب كل حديث.

الدراسات السابقة:

١-المضطرب من الحديث في كتاب العلل لابن أبي حاتم، بحث للدكتوره: ثريا عبد الله، مجلة المدونة، العدد ١٩-٢٠، رجب ١٤٤٠هـ، عرفت فيه المضطرب لغة واصطلاحاً، وذكرت شروطه، ونماذج من الحديث المضطرب في كتاب العلل، وبحثي في بيان مفهوم المضطرب عند الإمام البخاري، ومنهجه فيه.

٢-الحديث المضطرب عند ابن أبي حاتم، من خلال كتاب العلل، للدكتور: محمد الرقاص، مجلة جامعة ألمنيا، كلية دار العلوم، سنة ٢٠١٧م، عرف فيها المضطرب، وشروطه، وأنواعه،... وهو في المضطرب عند ابن أبي حاتم، ولم يتعرض لمفهوم الاضطراب عند البخاري، وهو ما سيتناوله هذا البحث.

٣-مفهوم الحديث المضطرب عند الإمام الترمذي، للدكتور: عبد العزيز الهليل، مجلة سنن ٢٠١٠م عرف فيها المضطرب، وبين أنواعه، ثم جمع الأحاديث التي حكم عليها الترمذي في سننه بالاضطراب.

٤-الحديث المضطرب، وحقيقته، للدكتور: الوليد الكندري، مجلة البحوث القانونية، بجامعة المنصورة، ١٩٩٩م، عرف فيه المضطرب، وذكر شروطه، وأمثلته من كتب المصطلح، ولم يتعرض للأحاديث التي حكم عليها البخاري بالاضطراب، ولا منهجه في ذلك، وهو ما سيضيفه هذا البحث.

٥-عناية المحدثين بنقد المتن من خلال المصطلحات التالية: المدرج، المضطرب،

المقلوب...، للدكتورة: حكيمة حفيظي، مجلة وحدة الأمة، دار العلوم، عرفت فيه الباحثة الحديث المضطرب بما استقر عليه الاصطلاح، وذكرت ثلاثة أحاديث قال الأئمة كالعراقي، وغيره أنها مضطربة، ولم تتعرض للأحاديث التي حكم عليها البخاري بالاضطراب أصلاً.

٦-الحديث المضطرب، دراسة وتطبيق على السنن الأربع، للدكتور: أحمد بازمول، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، عرف فيها المضطرب بما استقر عليه الاصطلاح، ثم درس نماذج من السنن الأربع، وقد تتبعت أحاديث الرسالة فلم أجد شيئاً منها يتقاطع مع ما ذكر في هذا البحث.

٧-الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالاضطراب في كتاب العلل الكبير للترمذي، دراسة نقدية، للدكتور: هاني الكبيسي، مجلة كلية الإمام الأعظم، في العراق، منشور ٢٠١٩م، بنى الباحث بحثه على ما استقر عليه الاصطلاح في تعريف المضطرب، بدليل أن ذكر ذلك في مقدمة بحثه، وفي الملخص أيضاً فقال: «ولا يسمى الحديث مضطرباً إلا إذا تساوت الأوجه، ولم يمكن الجمع ولا الترجيح مع اتحاد المخرج»، وأيضاً هو يذكر في كل حديث (المناقشة وبيان الراجح)، من دون أن يتعرض لبيان منهج البخاري في التعليل بالاضطراب، أو يتعرض لتحديد هذا المفهوم عنده، وكذلك القرائن التي استعملها البخاري في هذا الحكم، وهو ما سيضيفه هذا البحث، وكذلك فإن بحثي هذا قد تضمن دراسة حديثين من السنن حكم عليهما البخاري بالاضطراب، وهذه إضافة أيضاً.

٨-الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم: مضطرب الحديث، رسالة ماجستير، في الجامعة العراقية، للباحثة: مروة عبد الرزاق، عرفت فيه مصطلح المضطرب بما استقر عليه الاصطلاح، ثم سردت الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم: مضطرب الحديث، وواضح أن البحث خارج حدود بحثي، ولم تتعرض الباحثة للمعنى الذي لأجله وصف أبو حاتم الراوي بالاضطراب في الحديث، ولا بيان لمنهج البخاري ومسلم في التخريج له، وكنت آمل أن أعثر على تحديد دقيق لهذا المفهوم عند أبي حاتم؛ لكونه من أئمة

النقد المتقدمين المعاصرين للإمام البخاري، ولعل هذا أن يكون مجالاً لبحوث تتمم عمل الباحثة جزاها الله خيراً، أما صلب الدراسة فهو خارج عن نطاق البحث.

٩-الأحاديث التي حكم عليها الإمام البخاري بالحسن، أو أعلها بالإرسال أو الاضطراب..، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، كلية الدعوة، ١٤٢٥هـ، وقد درس الباحث الأحاديث التي أعلها البخاري بالاضطراب، وبين أن مقصود البخاري بالاضطراب المعنى العام، وكرر هذا في كل حديث، لكنه لم يتعرض لبيان منهج البخاري في هذا الحكم، ولا القرائن التي استعملها، وهو ما سيضيفه هذا البحث، كما اشتمل بحثي على دراسة حديثين من السنن حكم عليهما البخاري بهذا الحكم، وهي إضافة أيضاً.

خطة البحث:

تكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، ومسرد بالأحاديث قيد الدراسة، وخاتمة، اشتملت المقدمة على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وحدوده، وأهدافه، والدراسات السابقة، وبينت في التمهيد معنى الحديث المضطرب لغة واصطلاحاً، وما يتعلق بذلك، أما المبحث الأول: فالعلاقة بين الاضطراب والتعليل، والمبحث الثاني: قرائن الترجيح التي ظهر لي أن البخاري قد استعملها في أحكامه، ثم سرد للأحاديث التي حكم عليها البخاري بالاضطراب في الكتابين، وخاتمة اشتملت على أهم نتائج البحث، وتوصياته.

تمهيد: معنى الحديث المضطرب

المضطرب لغة:

أصل كلمة (اضطرب): ضَرَب، ومادة الضاد والراء والباء أصل واحد، ثم يستعار ويحمل عليه(١)، من ذلك ضربت ضرباً، إذا أوقعت بغيرك ضرباً، والموج يضطرب: أي يضرب بعضه بعضاً، وتضرّب الشيء واضطرب تحرك وماج(٢). والاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات من الضرب في الأرض(٣). وعبر به عن الأشياء المختلفة، قال الأزهري: «الاضطراب: تضرب الولد في البطن، ويقال: اضطرب الحبل بين القوم: إذا اختلفت كلمتهم، ورجل مضطرب الخلق: طويل غير شديد الأسر»(٤). ومضطرب أي مختلف، واضطرب أمره: اختل، وحديث مضطرب السند، والاضطراب: الحركة، وطول مع رخاوة(٥). واضطرب الشَّخصُ: أحسَّ بقلق وحيرة، وتردَّد وارتبك(٦).

---

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس. "معجم مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام هارون. (ط: ١، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ٣: ٣٩٧.

(٢) ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، ٣: ٣٩٧.

(٣) الأصفهاني، الحسين بن محمد. "المفردات". تحقيق: صفوان عدنان. (ط: ١، بيروت، دار القلم، سوريا، ١٤١٢هـ)، ص٥٠٦.

(٤) الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد عوض، (ط: ١، بيروت، دار إحياء التراث، ٢٠٠١م)، ١٢: ١٧.

(٥) ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط: ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ)، ١: ٥٤٤.

(٦) أحمد مختار، "معجم اللغة العربية المعاصرة". (ط: ١، عالم الكتب، السعودية، ٢٠٠٨م)، ٢: ١٣٥٣.

وبعد عرض أقوال أهل اللغة في معنى الاضطراب، يمكن القول بأن "المضطرب" في اللغة يدور حول المعاني التالي: الحركة في غير انتظام، عدم الثبات على وجه واحد، الاختلاف، الاختلال، الارتباك والتردد.

المضطرب اصطلاحاً: لم أقف على تعريف للحديث المضطرب عند الأئمة المتقدمين، وذلك كغيره من المصطلحات التي ترد على ألسنتهم في سياق النقد، دون أن يضعوا لها حداً، إلا أنهم كانوا يستعملون هذا المصطلح في الحكم على الأحاديث، ولا يبعد – كما سيأتي– أن يكونوا قد اتفقوا على بعض الصور لهذا المصطلح، وأول من وجدته أفرد هذا النوع من أنواع علوم الحديث بالتعريف: هو ابن الصلاح، فقال: «هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه»(١).

وقد تعقب الزركشي ابنَ الصلاح على التعريف السابق فقال: «قوله: وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان...، كان ينبغي أن يقول: وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت، وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت»(٢).

وقال ابن حجر نقلاً عن العلائي فقال: «وقد تكلم الحافظ العلائي على الحديث المعلول بكلام نقلت منه ما يتعلق بتعليل الحديث من اضطراب وغيره، فقال:

---

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث". تحقيق: د. ماهر الفحل. (ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ص١٩٢.

(٢) الزركشي، محمد بن عبد الله، "النكت على مقدمة ابن الصلاح". تحقيق: د. زين العابدين بن محمد. (ط: ١، الرياض، دار: أضواء السلف، ١٩٩٨م)، ٢: ٢٦٦.

وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما غايصاً، وإدراكا لمراتب الرواة؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن كابن المديني، والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم، وإنما يقوي القول بالتعليل – يعني فيما ظاهره الصحة– عند عدم المعارض، وحيث يجزم المعلل بتقديم التعليل أو أنه الأظهر، فأما إذا اقتصر على الإشارة إلى العلة فقط بأن يقول: رواه فلان مرسلاً أو نحو ذلك، ولا يبين أي الروايتين أرجح، فهذا هو الموجود كثيراً في كلامهم، ولا يلزم منه رجحان الإرسال على الوصل»(١). وهذا هو الواقع عند الوقوف على التطبيق العملي للإمام البخاري في حكمه على الأحاديث، فهو يحكم على الحديث بالاضطراب، ثم يرجح بعض طرقه، كما في سؤال الترمذي له عن حديث عائشة: «ذكر عند النبي ﷺ أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا القبلة.. » الحديث، فقال: هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها»، وسيأتي تخريجه، ودراسته.

وحكم البخاري بالاضطراب مع ترجيح أحد الأوجه راجع إلى أسباب ثلاثة:

–أن يكون قد وصفه بالاضطراب دون النظر إلى الحكم النهائي للحديث، ومراده أن الرواة قد اختلفوا والراجح رواية فلان، وهنا لا يكون هذا الاضطراب معللا للرواية، وهذا معنى كلام الزركشي الآنف الذكر.

–أن يكون قد وصفه بالاضطراب بالنسبة إلى راو معين، أو طريق معين، قال الأثرم: «قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث..، فقال: حسين المعلم يجوده»(٢)

–أو يكون لم يقصد الترجيح أصلاً، وإنما عنى أن هذا هو أمثل الطرق، كما

(١) أحمد بن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق: د. ربيع بن هادي. (ط: ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ)، ٢: ٧٧٧.

(٢) الأثرم، أحمد بن محمد، "السنن". تحقيق: عامر صبري. (ط: ١، السعودية، دار البشائر، ٢٠٠٤م)، ص٢٦١.

سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن حديث اضطرب فيه الرواة فقال: الصحيح ما هو؟ قال: الله أعلم، قد اضطربوا فيه، والثوري أحفظهم(١)(٢).

فالمضطرب عند الإمام البخاري له معنى أوسع مما استقر عليه الاصطلاح، فهو عند إعلاله للأحاديث بالاضطراب إنما يطلقه على مطلق الاختلاف الواقع في السند، أو المتن، وسواء اتحد المخرج أو لا، وكثيراً ما يصف الأحاديث التي وقع فيها اختلاف في الوصل أو الإرسال، أو الرفع والوقف، أو الاتصال والانقطاع بالاضطراب، بل وربما أطلقه على مجرد الاختلاف ولو لم يكن قادحاً(٣)، وقد تقدم بيان شيء منن هذه المعاني في التعريف اللغوي، ولما سأل الترمذي شيخه البخاري عن حديث ثوبان: «أفطر الحاجم والمحجوم»، قال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان، فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب؟! فقال: كلاهما عندي صحيح»(٤). فقوله: «كيف بما فيه من الاضطراب» يدل على أن الإمامين يتكلمان في مصطلح قد اتفقا فيما يظهر على حده، أو بعض صوره، مع ما في حديث ثوبان من الاختلاف(٥).

---

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "العلل". تحقيق: فريق من الباحثين. (ط: ١، الرياض، مطبعة الحميضي، ٢٠٠٦م)، ٣: ٢٦.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١: ١٨٦، و١: ١٣٣.

(٣) سامي أحمد، " الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالحسن أو أعلها بالإرسال أو الاضطراب)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.

(٤) محمد بن عيسى، الترمذي، "العلل الكبير". تحقيق: صبحي السامرائي، (ط: ١، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤٠٩هـ)، ص١٢١.

(٥) يراجع: محمد ناصر الدين الألباني، "إرواء الغليل". (ط: ١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م)، الألباني، "إرواء الغليل"، ٤: ٦٥.

ومن معاصري البخاري الإمام أبو حاتم، وهو يطلق المضطرب في الغالب على أمور متعلقة بالضبط لا العدالة، وقد يطلقه على الراوي وهو يريد اختلاطه، أو أنه يروي المناكير، ويطلقه ويريد به أنه يروي عن الكذابين ويدلسهم(١).

المبحث الأول: العلاقة بين الاضطراب والتعليل

الاضطراب من العلل الخفية التي قد تقدح في صحة الحديث؛ لذا اعتنى أئمة النقد بجمع الطرق، والمقارنة بينها؛ ليعلم منشأ الاضطراب، قال ابن الصلاح: «إن من أعلى المراتب في تصنيفه – أي الحديث – تصنيفه معللاً، بأن يجمع في كل حديث طرقه، واختلاف الرواة فيه، كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده»(٢)، ولا يطلع على هذا إلا من كانت له خبرة تامة، وممارسة طويلة، مع فهم دقيق، ومعرفة بمراتب الرواة في الحفظ والاتقان، ومنزلتهم في ذلك، مع اعتبار ملازمتهم لشيوخهم.

والاضطراب له تعلق قوي بقاعدة الاختلاف الواقع في المتون والأسانيد، برد بعضها إلى بعض، يقول ابن رجب: «معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيّن، لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»(٣)، وما الاختلاف الذي ذكره ابن رجب إلا نوع

(١) مروة عبد الرزاق، "الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم: مضطرب الحديث، دراسة نقدية"، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٢٣م، ص١٦٥.

(٢) ابن الصلاح، "معرفة علوم الحديث"، ص٢٥٣.

(٣) عبد الرحمن بن أحمد، ابن رجب، «شرح علل الترمذي "، تحقيق: نور الدين عتر. (ط: ١، مصر، دار السلام، ١٤٣٣هـ)، ٢: ٤٦٧.

من المضطرب، إذا الاضطراب دليل على عدم ضبط الرواة لما رووا، والمتتبع لأقوال الإمام البخاري يرى أنه يعل الحديث بالاضطراب ثم يحكم عليه بعدم الصحة، كما في حديث: «ليس على المسلمين عشور»، -وستأتي دراسته- فقد سأله الترمذي عنه فقال: هذا حديث فيه اضطراب، ولا يصح هذا الحديث».

المبحث الثاني: قرائن الترجيح التي ظهر لي أن البخاري استعملها في هذه الأحاديث

أولاً: أن يوجد مع الاضطراب رواية أخرى صحيحة تعلُّ الرواية الأولى المضطربة، كما في حديث الزبير بن سعيد عن عبد الله بن يزيد بن ركانة، عن أبيه عن جده(١)، وهذا المنهج له أمثلة كثيرة من تصرفات البخاري، من ذلك ما ذكره في "التاريخ الكبير" قال: قال ابن المبارك: أخبرنا محمد بن سوقة، عن ابن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ قال: «**خير الناس قرني**..» بطوله، وقال لنا عبد الله بن صالح: حدثني الليث، حدثني يزيد بن الهاد، عن ابن دينار، عن ابن شهاب: «أن عمر: عن النبي ﷺ نحوه، وحديث ابن الهاد أصح، وهو مرسل بإرساله أصح»(٢)، فالبخاري هنا بعد أن أورد الرواية الموصولة المعلة ذكر عقيبها ما يبين علتها، وهي رواية ابن الهاد المرسلة، ولذا قال أبو حاتم: «أفسد ابن الهاد هذا الحديث وبين عورته؛ رواه ابن الهاد، عن عبد الله ابن دينار، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب قال: قام فينا رسول الله ﷺ...، وهذا هو الصحيح»(٣)، وفي التاريخ "الكبير" للبخاري أمثلة

(١) وهو الحديث الأول من هذا البحث.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير"، (ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ)، ١: ١٠٢.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي، "العلل"، ٦: ٣٥٢.

كثيرة على ذلك(١).

ثانياً: اعتبار منزلة الرواة في الحفظ والإتقان، والسلامة من الطعون، كما في حديث عراك بن مالك، عن عائشة، حيث رجح البخاري رواية جعفر بن ربيعة عن عراك، لكونه أحفظ، ولم يطعن في حفظه أحد، والترجيح بهذه القرينة ظاهر جداً عند البخاري وغيره من أئمة النقد.

ثالثاً: أن يروى الحديث مرفوعاً، ثم يرد من وجه آخر موقوفاً، فمنهج البخاري أنه يعل الرواية المرفوعة بالموقوفة، مع ضميمة قرائن أخرى كالحفظ، وتفرد من ليس أهلاً للتفرد، كما في حديث «**من لم يجمع الصيام**..»، -وستأتي دراسته- فقد قال: الصحيح عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق، وقد يرجح الرفع على الوقف وهذا قليل – ودائر مع القرائن(٢)، والإمام البخاري كغيره من الأئمة النقاد، ليس لهم حكم مضطرد يحكمون به للموصول، أو المرفوع، بل ذلك كله مبني على القرينة، يقول ابن دقيق العيد: «من حكى عن أهل الحديث، أو أكثرهم: أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد: أن الحكم للزائد، فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول»(٣)، ويقول الحافظ ابن رجب: «وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك، والأحفظ أيضاً، وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة:

---

(١) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١: ١٨٦، و١: ١٣٣.

(٢) أحمد عبد الله أحمد. "منهج البخاري في التعليل، من خلال كتابه التاريخ الكبير". رسالة دكتوراه، (جامعة اليرموك، نوقشت في عام ١٤٢٦هـ). ص١٩١.

(٣) محمد بن علي ابن دقيق العيد، "شرح الإلمام بأحاديث الأحكام". تحقيق: محمد خلوف. (ط: ١، سوريا، دار النوادر، ١٤٣٠هـ)، ١: ٢٨.

أي شيء ينفع وغيره يرسله»(١).

ويقول الحافظ: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق»(٢).

ومن استقرأ كتب العلل لهؤلاء الأئمة يجد هذا جلياً في تصرفاتهم، وأحكامهم، فرواية الأحفظ، أو الأكثر ملازمة، أو الأوثق، أو الأكثر عدداً، كلها قرائن يعتبرونها في الترجيح بين الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، بل إنهم أحياناً يرجحون الوقف، أو الإرسال لعلة تظهر لهم في المتن(٣).

رابعاً: أن تكون الرواية مخالفة للمحفوظ في الباب، كما في حديث حرب بن عبيد الله الثقفي، عن جده – أبي أمه – عن النبي ﷺ: «ليس على المسلمين عشور»،(٤)، فهذه المخالفة قرينة قوية على أن الراوي قد وهم فيما روى، فيعل البخاري الرواية بمخالفة راويها للمحفوظ عن النبي ﷺ في الباب، ومن الأمثلة على استعمال البخاري رحمه الله لهذه القرينة: أنه ذكر حديث أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ: «**إن أمتي أمة مرحومة، جعل عذابها بأيديها في الدنيا**»، وبعد أن ساق أسانيد هذا الحديث، وطرقه، وبين ما فيها من الاضطراب ختم ذلك بقوله: «والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأن قوماً يعذبون ثم يخرجون أكثر وأبين»(٥)، يشير بذلك إلى تعليل

---

(١) ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ١: ٤٢٦.

(٢) ابن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، ٢: ٧٧٨.

(٣) أحمد عبد الله، "منهج البخاري في التعليل من خلال التاريخ الكبير"، ص١٩١.

(٤) وهو الحديث الرابع من هذا البحث.

(٥) محمد بن إسماعيل، البخاري، "التاريخ الأوسط"، تحقيق: تيسير أبو حميد، وآخر. (ط: ١، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٥م)، ٣: ٩٣: ١٦١.

الحديث الآنف، وأن المحفوظ هو هذا الحديث الذي ذكره هنا، ولكن لضعف الراوي المدار غير ألفاظه وهماً منه والله أعلم.

خامساً: التفرد والمخالفة، ممن لا يصلح مثله للتفرد من الرواة، فهاتان القرينتان تجعل أئمة النقد يحكمون على حديث المتفرد بالنكارة، وقد ذم العلماء الغرائب، ونهوا عن تتبعها والمراد تلك التفردات التي لا متابع لراويها، ولم يحتف بها من القرائن ما يجعله في دائرة القبول، وإلا ففي الصحيحين أفراد صحيحة كما لا يخفى- وهذا معنى كلام ابن رجب بعد قليل- يقول ابن المبارك: «العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا، يعني المشهور»(١).

وقال ابن رجب: «أكثر الحفاظ المتقدمين يقولون في الحديث - إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه؛ كالزهري، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»(٢).

ومقصود ابن رجب: أن الحكم على التفردات مبني على القرائن، فالبخاري كغيره من أئمة النقد يشددون في قبول الحديث الغريب؛ ولذا نجده كثيراً ما يقول في تاريخه: «لا يتابع عليه»، بل وقد يعرض عن الحديث، ولا يخرجه في صحيحه، ولو كان المتفرد به ثقة، ومن الأمثلة على ذلك: أن البخاري لما ترجم لمحمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم في "التاريخ الكبير"(٣)، ذكر طرق حديث أم سلمة: «**أن النبي ﷺ حين تزوجها قال لها: ليس بك هوان على أهلك، إن شئت سبعت لك، وسبعت**

(١) ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ١: ٤٠٧.
(٢) ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ١: ٣٥٢.
(٣) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١: ٤٦.

لنسائي»، زاد سفيان الثوري: «وأقام عنده ثلاثاً»، قال البخاري: ولم يتابع سفيان: أنه أقام عندها ثلاثًا، فلم يرتض البخاري هذه الزيادة، لعدم وجود المتابع، ولا خرج الحديث أصلاً في صحيحه(١).

١-قال الترمذي: حدثنا هناد، قال: حدثنا قبيصة، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن سعيد، عن عبد الله بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده قال: «أتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، إني طلقت امرأتي البتة، فقال: ما أردت بها؟ قلت: واحدة، قال: والله؟ قلت: والله، قال: فهو ما أردت»... وسألت محمداً فقال: «فيه اضطراب، ويروى عن عكرمة عن ابن عباس: أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً»(٢).

الحديث أخرجه من هذا الوجه أبو داود، عن سليمان العتكي(٣)، وابن ماجة، من طريق وكيع(٤)، وأحمد، عن يزيد بن هارون(٥)، جميعهم، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن سعيد، به.

---

(١) أحمد عبد الله أحمد. "منهج البخاري في التعليل، من خلال كتابه التاريخ الكبير". ص١٧٥.

(٢) محمد بن عيسى الترمذي، "السنن". تحقيق: بشار عواد. (ط: ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م)، ٢: ٤٦٦: ١١٧٧.

(٣) سليمان بن الأشعث، أبو داود، "السنن"، (ط: ١، بيروت، دار الكتاب العربي، د: ت)، ٢: ٢٣١: ٢٢٠٨.

(٤) محمد بن يزيد، ابن ماجة، "السنن". تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط: ١، بيروت، دار الرسالة، ١٤٣٠ هـ)، ٣: ٢٠٤: ٢٠٥١.

(٥) أحمد بن حنبل، "المسند". (ط: ١، السعودية، دار المنهاج، ١٤٣١هـ)، ١١: ٥٧٤٦: ٢٤٤٧١.

وأخرجه الدارقطني(١)، من طريق حبان بن موسى، حدثنا ابن المبارك، حدثنا الزبير بن سعيد، عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة، قال: كان جدي ركانة طلق امرأته البتة...) فساقه بنحوه. مرسلاً، بدون ذكر أبيه علي بن يزيد.

وأخرجه الدارقطني(٢) أيضاً، من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، حدثنا عبد الله بن المبارك: أخبرني الزبير بن سعيد، عن عبد الله بن علي بن السائب، عن جده ركانة بن عبد يزيد: «أنه طلق امرأته البتة... »، بنحوه، فجعل عبد الله بن السائب مكان عبد الله بن علي.

فهذه ثلاثة أوجه رويت عن الزبير بن سعيد في هذا الحديث، ويرجح الوجه الثالث أن الزبير قد توبع عليه، تابعه عليه محمد بن علي بن شافع، أخرجه أبو داود(٣)، من طريق الشافعي، حدثني عمي محمد بن علي، عن عبيد الله بن علي، عن نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركانة: «أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة، فأخبر النبي ﷺ بذلك، وقال: والله ما أردت إلا واحدة،.. فردها إليه رسول الله ﷺ»، والذي يظهر لي أن الاضطراب من الزبير بن سعيد، فإن راوي الوجه الأول عنه هو: جرير بن حازم، وهو ثقة في حديثه عن قتادة خاصة ضعف(٤)، وراوي الوجه الثاني: هو عبد الله بن المبارك، ثقة ثبت(٥)، ومما يدل على ذلك إشارة الترمذي إلى

---

(١) علي بن عمر، الدارقطني، "السنن". تحقيق: شعيب الأرناؤوط. (ط: ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ)، ٥: ٦١: ٣٩٨٤.

(٢) الدراقطني، "السنن"، ٥: ٦٣: ٣٩٨٦.

(٣) أبو داود، "السنن"، ٢: ٢٣١: ٢٢٠٣.

(٤) أحمد بن بن حجر، "تقريب التهذيب"، تحقيق: صغير شاغف، (ط: ١، الرياض، دار العاصمة، ١٤٢١هـ)، ص١٩٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص٥٤٠.

تفرد الزبير بهذا الحديث، فقال عقيبه: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه»(١)، وقال العقيلي بعد أن أخرج هذا الحديث: «لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به»(٢)، وقال ابن عدي بعد أن أخرجه: «وهذا يعرف بجرير، عن الزبير، ولا أعلم يرويه غيره»(٣). والزبير قد ضعفه ابن المديني، وابن معين، والنسائي، وأبو داوود، والعقيلي، وذكر هذا الحديث من منكراته، وليّنه أحمد(٤).

والحديث لا يثبت من وجه صحيح، ولذا سئل أحمد عن هذا الحديث فقال: «ليس بشيء»(٥)، وقال مرة: «طرقه كلها ضعيفة»(٦)، وقال أبو داوود: «سمعت أحمد سئل عن حديث ركانة لا يثبته: أنه طلق امرأته البتة؟ قال: لا؛ لأن ابن إسحاق

---

(١) الترمذي، "السنن"، ٢: ٤٦٦: ١١٧٧.

(٢) محمد بن عمرو، العقيلي، "الضعفاء الكبير". تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (ط: ١، بيروت، دار المكتبة العلمية، ١٩٨٤م)، ٢: ٨٦.

(٣) عبد الله بن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: عادل أحمد، (ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ٤: ١٩٠.

(٤) يحيى بن معين، "التاريخ برواية الدارمي". تحقيق: أحمد نور سيف، (ط: ١، دمشق، دار المأمون)، ٤: ١٤٣؛ محمد بن حبان، الثقات ". (ط: ١، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م)، ٦: ٣٣٣؛ محمد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء". تحقيق: د. نور الدين عتر. (ط: ١، قطر، دار إحياء التراث، ١٩٩٤م)، ص٢٣٧؛ ابن حجر، "تهذيب التهذيب". (ط: ١، الهند، دائرة المعارف، ١٣٢٦هـ)، ٣: ٣١٥.

(٥) عبد الرحمن بن الجوزي، "العلل المتناهية". تحقيق: إرشاد الحث الأثري، (ط: ٢، باكستان، إدارة العلوم الأثرية، ١٩٨١م)، ٢: ١٥٠.

(٦) حمد بن محمد الخطابي، "معالم السنن". (ط: ١، حلب، المطبعة العلمية، ١٩٣٢م)، ٣: ٢٣٦.

يرويه عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس –رضي الله عنه–: أن ركانة طلق امرأته ثلاثة، وأهل المدينة يسمون الثلاثة البتة»(١)، وبهذه العلة، علل البخاري حديث الزبير آنفاً، بعد أن ذكر أنه مضطرب، فقال: «ويروى عن عكرمة عن ابن عباس: أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً»، وحديث ابن عباس هذا أخرجه أحمد(٢)، وأبو يعلى(٣)، والبيهقي(٤)، جميعهم من طرق عن محمد بن إسحاق، حدثني داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس به، وصححه أحمد، والحاكم، والذهبي، وحسنه الترمذي(٥).

فالحديث فيه اضطراب في سنده ومتنه، قال المنذري: «وذكر الترمذي أيضًا عن البخاري أنه مضطرب فيه: تارة قيل فيه: ثلاثًا، وتارة قيل فيه: واحدة... »(٦). وقال العقيلي في ترجمة علي بن يزيد مشيراً إلى حديثه: «لا يتابع على حديثه، مضطرب الإسناد»(٧)، ونقل ابن الملقن – في معرض حكمه على الحديث –كلام

(١) أحمد بن حنبل، "مسائل أحمد رواية أبي داود". (ط: ١، مصر، مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٩م)، ص٢٣٦.

(٢) ابن حنبل، "المسند"، ٢: ٥٨٩: ٢٤٠٦.

(٣) أحمد بن يعلى الموصلي، "المسند". تحقيق: حسين سليم. (ط: ١، سوريا، دار المأمون، ١٤٠٤هـ)، ٤: ٣٧٩: ٢٥٠٣.

(٤) أحمد بن الحسين، البيهقي، "السنن الكبرى". (ط: ١، الهند، دائرة المعارف، ١٣٥٢هـ)، ٧: ٣٣٩: ١٥٠٩٤.

(٥) الألباني، "إرواء الغليل"، ٧: ١٤٥.

(٦) عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، "مختصر سنن أبي داود". تحقيق: محمد حلاق، (ط: ١، الرياض، مكتبة المعارف، ٢٠١٠م)، ٢: ٥٥.

(٧) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٢: ٢٨٢.

الترمذي، وسؤاله للبخاري، ثم قال في بيان الاضطراب: «حيث روي تارة أنه طلقها ثلاثاً، وتارة واحدة، وتارة البتة»(١)، وقال الشوكاني: «وذكر الترمذي عن البخاري أنه يضطرب فيه، تارة يقال فيه: ثلاثة، وتارة قيل: واحدة»(٢).

وقد أشار البخاري إلى تعليل الرواية بذكر الوجه الآخر، وهي رواية عكرمة عن ابن عباس، والدليل على صحة هذا الفهم ما تقدم من جواب الإمام أحمد لأبي داوود لما سأله، فقد قال: «لا؛ لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس... »، فقد صرح بأن روايته على الوجه الآخر تعل الرواية الأولى، وهذا المنهج ظاهر جداً في صنيع البخاري، وتصرفاته في كتبه، من ذلك أنه ذكر حديث عبد الواحد بن نافع، عن عبد الرحمن بن رافع، عن أبيه: «أنه كان يسمع النبي ﷺ يأمر بتأخير العصر»، ثم قال: ولا يتابع عليه، ثم روى حديثاً صحيحاً يخالف هذا الحديث، وهو حديث أبي النجاشي عن رافع بن خديج أنه قال: «كنا نصلّي مع النبي ﷺ العصر، ثم ننحر الجزور فنقسم عشر قسم، ثم نطبخ، فنأكل لحمًا نضيجاً قبل أن تغرب الشمس»(٣). قال البخاري: وهذا أصح..

٢- أخرج الترمذي من طريق أبي حمزة الثمالي، قلت لأبي جعفر: حدثك جابر: «أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً؟ قال: نعم، وقال

---

(١) عمر بن علي بن الملقن، "البدر المنير". (ط: ١، السعودية، دار الهجرة، ٢٠٠٤م)، ٨: ١٠٥.

(٢) محمد بن علي الشوكاني، "نيل الأوطار". (ط: ١، مصر، دار الحديث، ١٩٩٣م)، ٦: ٢٦٩.

(٣) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٥: ٩٠، و العطاوي، بسام عبد الله. "الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض"، بحث ضمن العدد ٣٤ من مجلة الحكمة الصادر في محرم ١٤٢٨هـ.

وكيع: مرةً مرةً فقط. فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: الصحيح ما رواه وكيع عن أبي حمزة، وحديث شريك ليس بصحيح، قال محمد: وحديث أبي رافع في هذا الباب فيه اضطراب»(١).

وحديث أبي رافع الذي أشار إليه البخاري، أخرجه البزار(٢)، عن أحمد بن أبان القرشي(٣)، والطحاوي(٤)، من طريق سعيد بن سليمان الواسطي(٥)، والطبراني(٦)، من طريق سليمان بن داود الطيالسي(٧)، والدارقطني(٨)، من طريق عبد الله بن عمر الخطابي(٩)، جميعهم عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً، ورأيته يتوضأ مرةً مرةً».

---

(١) الترمذي، "العلل الكبير"، ص٣٦.

(٢) أحمد بن عمرو، البزار، "المسند". (ط: ١، السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٩هـ)، ٩: ٣١٦: ٣٨٦٤.

(٣) لم أجد في جرحاً ولا تعديلاً، وقد توبع.

(٤) أحمد بن محمد، الطحاوي، "شرح معاني الآثار". تحقيق: محمد زهير، (ط: ١، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤١٤هـ)، ١: ٣٠: ١٢٧.

(٥) ثقة حافظ. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٨٠.

(٦) سليمان بن أحمد، الطبراني، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي السلفي. (ط: ٢، بيروت، دار إحياء التراث، ١٩٨٣م)، ١: ٣١٧: ٩٣٧؛ وفي "المعجم الأوسط". (ط: ١، مصر، دار الحرمين، ١٤١٥هـ)، ١: ٢٧٨: ٩٠٧.

(٧) ثقة ثبت. ابن حجر، التقريب، ص٤٠٦.

(٨) الدارقطني، "السنن"، ١: ١٣٨: ٢٦٤.

(٩) ثقة. ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٥٢٩.

قال البزار: «لا نعلم يروى هذا الحديث عن أبي رافع إلا بهذا الإسناد»، وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أبي رافع إلا بهذا الإسناد، تفرد به الدراوردي».

وأخرجه الطحاوي(١) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي(٢)، عن عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده قال: «رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، فغسل رجليه ثلاثاً»، وهذا الوجه قال عنه أبو زرعة: «هذا خطأ؛ ليس فيه: «عن أبيه»، ورجح عليه رواية أبي داود الطيالسي(٣)، فقال أبو زرعة: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، عن عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي رافع، عن النبي ﷺ،(٤).

ورواه سعيد بن منصور، وضرار بن صرد، وخلف بن هشام، عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن يعقوب بن خالد، عن أبي رافع»، وهذا الوجه ذكره الدارقطني(٥)، ولم أجد من أخرجه.

ورواه الحسن بن الصباح، عن سعدويه، عن الدراوردي، عن محمد بن عمارة، ويعقوب بن المسيب، عن أبي رافع، ذكره الدارقطني(٦)، ولم أجد من أخرجه.

---

(١) الطحاوي، "شرح معاني الآثار"، ١: ٣٦: ١٧٢.

(٢) هو الضبي، أبو عثمان، نزيل بغداد، البزاز، ثقة حافظ، ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٣٨٠.

(٣) هو سليمان بن داود البصري، ثقة حافظ، غلط في أحاديث، خت م، "تقريب التهذيب"، ص٤٠٦.

(٤) ابن ابي حاتم، "العلل"، ١: ٦٤٩.

(٥) علي بن عمر، الدارقطني، "العلل". تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. (ط: ١، السعودية، دار طيبة، ١٤٠٥ هـ)، ٧: ١١.

(٦) الدارقطني، "العلل"، ٧: ١١.

والحديث مداره على الدراوردي، قال أحمد: إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ ربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ، وقال النسائي: ليس بالقوي، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر(١).

قال الدارقطني – بعد أن ساق الأوجه-: «أشبهها بالصواب حديث عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الله بن عبيد الله – هو عبادل –، عن أبيه، عن جده»، وليس ترجيح الدارقطني لوجه ما حكماً بصحته كما لا يخفى على أهل هذا الشأن.

ولا يبعد أن يكون هذا الاضطراب صادراً من الدراوردي؛ فإنه كان يخطئ – كما تقدم – والحاصل أن البخاري قد حكم على هذا الحديث بالاضطراب، للاختلاف الحاصل فيه من الراوي المدار، وإن كانت هذه الأوجه ليست متساوية في القوة، والله أعلم.

٣–قال الترمذي: حدثنا علي بن خشرم، أخبرنا عيسى بن يونس، عن أبي عبد الله، عن خالد الحذاء، عن عراك بن مالك، عن عائشة، قالت: «ذكرت لرسول الله ﷺ أن قوماً يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط أو بول، فأمر بخلائه فاستقبل به القبلة». ورواه حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت قال: كنا عند عمر بن عبد العزيز فذكروا استقبال القبلة؛ فقال عراك بن مالك: قالت عائشة ذكر عند النبي ﷺ أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا القبلة.. » الحديث، فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها(٢).

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٦: ٣٥٣.

(٢) الترمذي، "العلل الكبير"، ص٦، (٦).

وأخرجه من هذا الوجه الدارقطني(١)، من طريق أبي عوانة، عن خالد الحذاء، عن عراك به مرفوعاً.

وورد المرفوع بصيغة الإرسال، رواه حماد بن سلمة -كما علقه الترمذي هنا - ووصله ابن ماجة(٢)، وأحمد(٣)، من طريق وكيع، عن حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت، عن عراك بن مالك قالت عائشة: فذكره بنحوه.

وورد أيضاً بالتصريح بالتحديث بين عراك، وعائشة، أخرجه البيهقي(٤)، من طريق علي بن عاصم الواسطي، وهو صدوق يخطئ(٥)، حدثنا خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت، قال: كنت عند عمر بن عبد العزيز، وعنده عراك بن مالك، فقال: حدثتني عائشة، بنحوه، فذكر التحديث بين عائشة وعراك.

وقال البخاري: «قال موسى: حدثنا حماد، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت: كنا عند عمر بن عبد العزيز، فقال عراك ابن مالك: سمعت عائشة: قال النبي ﷺ: «حولوا مقعدي إلى القبلة» بفرجه(٦).، ولا يصح هذا السماع كما سيأتي.

وروي عن عراك عن عائشة موقوفاً من قولها، قال أبو حاتم: «لم أزل أقفُ أثر هذا الحديث حتى كتبت بمصر، عن إسحاق بن بكر بن مضر أو غيره، عن بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة: موقوفاً، وهذا

(١) الدارقطني، "السنن"، ١: ٩٤: ١٦٣.
(٢) ابن ماجة، "السنن"، ١: ٢١٥: ٣٢٤.
(٣) ابن حنبل، "المسند"، ١١: ٦٠٤٢: ٢٥٧٠٣.
(٤) البيهقي، "السنن الكبرى"، ١: ٩٢: ٤٤٥.
(٥) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٦٩٩.
(٦) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٣: ١٥٥.

أشبه»(١). وذكر هذا الوجه البخاري معلقاً، فقال: «قال موسى: حدثنا وهيب، عن خالد، عن رجل: أن عراكا حدث عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ. وقال ابن بكير: حدثني بكر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن عروة: أن عائشة كانت تنكر قولهم: لا تستقبل القبلة، وهذا أصح»(٢)، وهذه الرواية التي علقها البخاري هنا سندها صحيح، رواتها ثقات، ولعل البخاري أخذها في المذاكرة؛ لذا لم يصرح بالتحديث، وإنما رجحها البخاري هنا فيما يظهر لأجل الحفظ، فجعفر بن ربيعة – وهو من روى عن عراك رواية الوقف ثقة، روى له الجماعة(٣)، وهو أحفظ من خالد الحذاء، فقد قال أبو حاتم عن خالد: يكتب حديثه ولا يحتج به، وكاد شعبة أن يقع فيه، وحكى العقيلي من طريق أحمد بن حنبل: قيل لابن علية في حديث كان خالد يرويه: فلم يلتفت إليه ابن علية، وضعف أمر خالد(٤).

وهناك علة أخرى لعل البخاري نظر إليها في حكمه على هذا الحديث بالاضطراب، وهي أن خالداً قد طُعن في سماعه من عراك، بينهما خالد ابن أبي الصلت(٥).

وممن ورجح رواية الوقف أيضاً أبو حاتم، -كما سبق- وقال الإمام أحمد: «حديث عائشة هو أحسن ما روي في الرخصة، وإن كان مرسلاً فإن مخرجه حسن، وقال: عراك لم يسمع من عائشة، وقال مرة: مرسل. قيل له: عراك قال: سمعت عائشة

(١) ابن ابي حاتم، "العلل"، ١: ٤٧٢.
(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٣: ١٥٦.
(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص١٩٩.
(٤) عبد الرحمن بن أبي حاتم، الرازي، "الجرح والتعديل". (ط: ١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٥٢م)، ٣: ٣٥٣، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٣: ١٢٢.
(٥) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٣: ١٢٢.

رضي الله عنها فأنكره، وقال: عراك بن مالك، من أين سمع عائشة؟! ماله ولعائشة، إنما يروي عن عروة، هذا خطأ، ثم قال الإمام أحمد للأثرم: من روى هذا؟ قال الأثرم: حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، فقال: رواه غير واحد عن خالد الحذاء، ليس فيه: سمعت. وقال غير واحد أيضًا: عن حماد بن سلمة، ليس فيه: سمعت، وقال مرة: انفرد به خالد بن أبي الصلت، عن عراك، عن عائشة»(١).

فهذا الحديث قد حكم عليه البخاري بالاضطراب للخلاف فيه بين الرفع والوقف، واختلاف الرواة في سياقه، ولا يجري على تعريف المضطرب اصطلاحاً، فالأوجه ليست متساوية في القوة، فقد رجح البخاري أحدها وهو الوجه الموقوف، ومع ذلك فقد حكم عليه بالاضطراب.

٤-قال الترمذي: «سألت محمداً عن حديث عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله الثقفي، عن جده - أبي أمه - عن النبي ﷺ: «ليس على المسلمين عشور»، فقال: هذا حديث فيه اضطراب، ولا يصح هذا الحديث»(٢).

هذا الحديث أخرجه أبو داود(٣)، والبيهقي(٤)، كلاهما من طريق أبي الأحوص: سلام بن سليم -وهو: ثقة متقن صاحب حديث -(٥)، عن عطاء، عن حرب بن عبيد الله، عن جده أبي أمه، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ بنحوه.

---

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "المراسيل". (ط: ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م)، ص١٦٢.

(٢) الترمذي، "العلل الكبير"، ص١٠٣.

(٣) أبو داود، "السنن"، ٣: ١٣٥: ٣٠٤٦.

(٤) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٩: ١٩٩: ١٨٧٧٠.

(٥) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٤٢٥.

وأخرجه أبو داود(١)، وأحمد(٢) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن عطاء عن رجل من بكر بن وائل، عن خاله قال: قلت: يا رسول الله: فذكر نحوه.

وأخرجه أبو داود(٣)، والبيهقي(٤)، كلاهما من طريق وكيع، عن سفيان، عن عطاء عن حرب بن عبيد الله، عن النبي ﷺ بنحوه، مرسلاً.

وأخرجه أحمد(٥) عن أبي نعيم، حدثنا سفيان عطاء، عن حرب بن عبيد الله الثقفي، عن خاله قال: أتيت النبي ﷺ، فذكر نحوه.

وأخرجه أبو داود(٦)، من طريق عبد السلام بن حرب، عن عطاء عن حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي، عن جده – رجل من بني تغلب – قال: أتيت النبي ﷺ، فذكر نحوه.

وأخرجه أحمد(٧)، حدثنا جرير، عن عطاء، عن حرب بن هلال، عن أبي أمية – رجل من بني تغلب – أنه سمع النبي ﷺ يقول:.. فذكر نحوه.

والحديث مداره على عطاء بن السائب، وهو صدوق، اختلط(٨)، وقد ذكر

---

(١) أبو داود، "السنن"، ٣: ١٣٥: ٣٠٤٨.

(٢) ابن حنبل، لمسند "، ٦: ٣٤١٤: ١٦١٤٠.

(٣) أبو داود، "السنن"، ٣: ١٣٥: ٣٠٤٦.

(٤) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٩: ١٩٩: ١٨٧٢.

(٥) ابن حنبل، لمسند "، ٦: ٣٤١٤: ١٦١٤١.

(٦) أبو داود، "السنن"، ٣: ١٣٥: ٣٠٤٩.

(٧) ابن حنبل، لمسند "، ٦: ٣٤١٥: ١٦١٤٢.

(٨) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٦٧٨.

البخاري هذا الحديث في ترجمة حرب بن عبيد الله، وهو الثقفي، لين الحديث(١)، وساق الأوجه، ثم قال: «لا يتابع عليه»(٢)، وقال الحافظ: «رواه شريح بن يونس، عن جرير؛ فقال عن حرب بن عبيد الله، عن أبيه، عن جده أبي أمية، ولم يسمه، وأخرجه أبو داود؛ فقال: عن حرب عن جده أبي أمه عن أبيه نحوه؛ وجرير وأبو الأحوص حملا عن عطاء بعد اختلاطه، ورواه الثوري، وهو قديم السماع من عطاء؛ عن رجل من بكر بن وائل، عن خاله؛ قال: قلت: يا رسول الله. وقال وكيع عن سفيان بهذا السند مرسلا: إن أباه أخبره أنه وفد على النبي ﷺ، أخرجه أبو داود، وأخرج أيضا من طريق وكيع، عن الثوري، عن عطاء، عن حرب مرسلا، ومن طريق أبي حمزة اليشكري عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله الثقفي- أن أباه أخبره أنه وفد على النبي ﷺ، وهذا اختلاف شديد، ويتحصل منه أن رواية جرير غلط، وأنه من قوله عن جده أبي أمه إلى أبي أمية، والصواب الأول»(٣).

قال البخاري: وقد فرض النبي ﷺ العشر فيما أخرجت الأرض في خمسة أوسق»(٤)، يشير بذلك إلى تعليل حديث عطاء السابق، وأن هذا هو المحفوظ في هذا الباب، وهذا من منهج البخاري – رحمه الله – نقده للحديث بمخالفة المحفوظ عن النبي ﷺ في الباب. ونقل المناوي حكم البخاري على هذا الحديث، فقال: «رواه البخاري في تاريخه الكبير، وساق اضطراب الرواة فيه وقال: لا يتابع عليه»(٥).

---

(١) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٢٢٨.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٣: ٦٠.

(٣) أحمد بن حجر، "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: عادل أحمد. (ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٧: ٢٧.

(٤) الحديث أخرجه أبو داود، "السنن"، ٢: ١٠: ١٥٧٢.

(٥) عبد الرؤوف المناوي، "فيض القدير". (ط: ١، مصر، المكتبة التجارية، ١٣٥٦هـ)، ٢: =

٥- قال الترمذي: سألت محمداً: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا سعيد بن أبي مريم: حدثنا يحيى بن أيوب عن عبد الله ابن أبي بكر، عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه، عن حفصة عن النبي ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له». فقال: عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق(١).

وأخرجه الترمذي أيضاً(٢)، من هذا الوجه.

وأخرجه أبو داود(٣)، من طريق عبد الله بن وهب، والنسائي(٤)، من طريق الليث بن سعد، كلاهما عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، مرفوعاً به.

وأخرجه أبو داود(٥)، والنسائي(٦)، كلاهما من طريق المعتمر بن سليمان، سمعت عبيد الله بن عمر بن حفص عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، به، موقوفاً. قال الترمذي: «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله، وهو أصح، ولا نعلم أحداً رفعه إلا يحيى بن

=

٥٦١.

(١) الترمذي، "العلل الكبير"، ص١١٧.

(٢) الترمذي، "السنن"، ٢: ١٠٠: ٧٣٠.

(٣) أبو داود، "السنن"، ٣: ١٧٠: ٢٦٥٤.

(٤) أحمد بن شعيب، النسائي، "السنن". (ط: ١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٨هـ)، ١: ٤٦٩: ٢٣٣١.

(٥) أبو داود، "السنن"، ٣: ١٧١: ٢٦٥٦.

(٦) النسائي، "السنن"، ١: ٤٧٠: ٢٣٣٤.

أيوب». ورجح هذا الوجه أبو حاتم(١).

وروي الحديث موقوفاً على ابن عمر، أخرجه مالك(٢)، ومن طريقه النسائي(٣)، وأخرجه النسائي أيضاً(٤)، من طريق المعتمر، سمعت عبيد الله - بن عمر بن حفص - كلاهما (مالك، وعبيد الله) عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً.

وهذا الوجه صححه البخاري - كما نقله عنه الترمذي في السؤال -، ورجحه الترمذي أيضاً في السنن(٥)، وقال البخاري - بعد أن ساق أوجه الخلاف -: «غير المرفوع أصح»(٦).

وبالجملة فإن المرفوع لا يصح، وقد حكم البخاري على هذا الحديث بالاضطراب للخلاف في رفعه ووقفه، ومع ذلك صحح الوجه الموقوف، وأشار إلى علة الرفع، وهي تفرد يحيى بن أيوب به، وقد قال البخاري عنه هنا: صدوق، يعني أنه ليس في أعلى درجات الثقة، حتى يكون ممن يقبل تفرده، وقال أحمد: سيء الحفظ، يخطئ كثيراً، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به(٧)، فلم ير رواية الرفع سواه - كما قال الترمذي آنفاً في السؤال - وهو ممن لا يقبل تفرده، والأئمة ومنهم الإمام البخاري لا يقبلون بعض تفردات الثقات، فضلاً عمن هو دونهم - كيحيى بن أيوب

---

(١) ابن أبي حاتم، "العلل"، ٣: ٩.

(٢) مالك بن أنس، الأصبحي، "الموطأ". (ط: ١، الإمارات، مؤسسة زايد، ١٤٢٥هـ)، ١: ٤١٠: ١٠٠٨.

(٣) النسائي، "السنن"، ١: ٤٧١: ٢٣٤٢.

(٤) النسائي، "السنن"، ١: ٤٧١: ٢٣٤١.

(٥) الترمذي، "السنن"، ٢: ١٠٠: ٧٣٠.

(٦) البخاري، "التاريخ الأوسط"، ٢: ٧٩١.

(٧) ابن أبي حاتم، "الجحر والتعديل"، ٩: ١٢٧، ابن حجر، "تهذيب التهذيب".

–، ونقل الحافظ قول البخاري فقال: «نقل – أي الترمذي – في العلل عن البخاري أنه قال: هو خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف»(١)، ثم إنه يحيى قد خالف الثقات، كعبيد الله بن عمر، الذي وقفه على حفصة، ومالك الذي وقفه على ابن عمر.

٦– قال الترمذي: حدثنا رجاء بن محمد، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شريك، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أمية بن صفوان بن أمية، عن أبيه: «أن النبي ﷺ استعار منه ثلاثين درعاً في غزاة حنين فضاع منها أدرع، فقال النبي: «إن شئت ضمناها لك، قال: يا رسول؛ الله أنا اليوم في الإسلام أرغب». سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، ولا أعلم أن أحداً روى هذا غير شريك، ولم يقوّ هذا الحديث(٢).

أخرجه من هذا الوجه أبو داود(٣)، والنسائي(٤)، وأحمد(٥)، والبيهقي(٦)، جميعهم من طرق، عن يزيد بن هارون، أخبرنا شريك، به، نحوه. قال أبو داود: «هذه رواية يزيد ببغداد، وفي روايته بواسط تغير على غير هذا».

ورواه يحيى بن عبد الحميد الحماني – وهو حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة

(١) ابن حجر، لتلخيص الحبير "، ٢: ٤٠٨.

(٢) الترمذي، "العلل الكبير"، ص١٨٨.

(٣) أبو داود، "السنن"، ٣: ٣٢١: ٣٥٦٢.

(٤) أحمد بن شعيب، النسائي، "السنن الكبرى". تحقيق: حسن شلبي، (ط: ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، ٥: ٣٣٢: ٥٧٤٧.

(٥) ابن حنبل، لمسند "، ٦: ٣٢٢٦: ١٥٥٣٥.

(٦) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٦: ٨٩: ١١٥٩٦.

الحديث[١]- عن شريك، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن أمية بن صفوان، به، فزاد: ابنَ أبي مليكة في الإسناد، أخرجه الطحاوي[٢]، والطبراني[٣]، كلاهما من طرق عنه، به. وهذا اختلاف على شريك.

واختلف فيه على عبد العزيز بن رفيع، فرواه قيس بن الربيع، عنه، عن ابن أبي مليكة، عن أمية بن صفوان بن أمية، عن أبيه، به نحوه، أخرجه الدارقطني[٤].

ورواه إسرائيل بن يونس، عنه، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الرحمن بن صفوان، مرسلاً. أخرجه النسائي[٥]، والطحاوي[٦]، من طرق، عنه، به، وفي رواية الطحاوي: عن ابن صفوان، ولم يسمه.

وأخرجه الضياء[٧]، من طريق همام، عن قتادة، عن عطاء، عن يعلى بن صفوان بن أمية، عن أبيه، به نحوه.

وأخرجه أبو داود[٨]، من طريق جير بن عبد الحميد، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أناس من آل عبدالله بن صفوان، أن رسول الله ﷺ به نحوه. هكذا مرسلاً.

---

(١) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص١٠٦٠.

(٢) الطحاوي، أحمد بن محمد، "شرح مشكل الآثار". تحقيق: شعيب الأرناؤوط. (ط: ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ)، ١١: ٢٩١: ٤٤٥٤.

(٣) الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، ٨: ٥٠: ٧٣٣٩.

(٤) الدراقطني، "السنن"، ٣: ٤٥٣: ٢٩٥٦.

(٥) النسائي، أحمد بن شعيب، "السنن الكبرى"، ٥: ٣٣٢: ٥٧٤٨.

(٦) الطحاوي، أحمد بن محمد، "شرح مشكل الآثار"، ١١: ٢٩٢: ٤٤٥٦.

(٧) ضياء الدين، المقدسي، "الأحاديث المختارة". تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش. (ط: ١، بيروت، دار خضر، ٢٠٠٠م)، ٨: ٢٢: ١٢.

(٨) أبو داود، "السنن"، ٣: ٣٢١: ٣٥٦٣.

وأخرجه أبو داود(١)، من طريق أبي الأحوص، حدثنا عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء، عن ناس من آل صفوان قال: «استعار النبي ﷺ.. »، فذكر معناه.

فهذا بعض الاضطراب الحاصل في الحديث، وكأن البخاري بقوله«لا أعلم أن أحداً روى هذا غير شريك»، يعني المرفوع، وأنه يضعفه، مع اطلاعه على الطرق الأخرى فقد ذكر هنا أن فيه اضطراباً، وقال في "التاريخ": «وروى شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه: أن النبي ﷺ استعار منه، وقال إسرائيل عن عبد العزيز عن ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية: استعار النبي ﷺ من صفوان، وقال أبو الأحوص: حدثنا عبد العزيز عن عطاء بن أبي رباح عن ناس من آل صفوان: استعار النبي ﷺ»(٢).

وكأن البخاري أيضاً لم يعتد بمتابعة قيس بن الربيع –وهو صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به –(٣) لشريك على الرفع، وقد قال الترمذي آنفاً: «ولم يقوّ — أي البخاري – هذا الحديث».

وقال ابن عبد البر: «حديث صفوان هذا اختلف فيه اختلافاً يطول ذكره، ولا يجب عندي بحديث صفوان هذا حجة في تضمين العارية»(٤).

وقد حكم البخاري باضطراب الحديث، وأشار إلى تفرد شريك برفعه، مع ما فيه من الاضطراب.

---

(١) أبو داود، "السنن"، ٣: ٣٢١: ٣٥٦٤.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٢: ٨.

(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٨٠٤.

(٤) يوسف ابن عبد البر. "التمهيد". تحقيق: مصطفى أحمد. (ط: ١، المغرب، وزارة عموم الأوقاف، ١٣٨٧هـ)، ١٢: ٤٠.

٧- قال الترمذي: حدثنا إبراهيم بن يعقوب، حدثنا روح بن عبادة، عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «من أصاب ذنباً فأقيم عليه الحد فهو كفارة له». سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، وضعفه جداً؛ قال محمد: وقد روي عن أسامة بن زيد، عن رجل، عن بكير بن الأشج، عن محمد بن المنكدر، عن خزيمة بن ثابت(١).

أخرجه أحمد(٢)، والبيهقي(٣)، كلاهما من طريق روح بن عبادة، به، نحوه.

وأخرجه الدارمي(٤)، والحاكم(٥)، كلاهما من طريق عبد الله بن وهب، أخبرني أسامة بن زيد، به، نحوه.

وقد اختلف في إسناد هذا الحديث، فروي عن أسامة بن زيد الليثي على وجه آخر، أخرجه الطبراني(٦)، من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أسامة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة، به. فزاد فيه: بكير بن الأشج.

---

(١) الترمذي، "العلل الكبير"، ص٢٣٠.

(٢) ابن حنبل، لمسند "، ٩: ٥١٢٠: ٢٢٢٨٣.

(٣) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٨: ٣٢٨: ١٧٦٧٢.

(٤) عبد الله بن محمد، الدارمي. "المسند". (ط: ١، السعودية، دار المغني، ١٤١٢هـ)، ٣: ١٥٠٢: ٢٣٧٦.

(٥) محمد بن عبد الله، الحاكم، "الموستدرك على الصحيحين". (ط: ١، بيروت، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، ٤: ٣٨٨: ٨٢٥٩.

(٦) الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، ٤: ٨٨: ٣٧٣٢.

وأخرجه البخاري(١)، من طريق ابن أبي حازم، عن أسامة، أنه بلغه عن بكير بن الأشج، عن محمد بن المنكدر، عن خزيمة. فزاد فيه رجلاً مبهما بين أسامة وبكير بن الأشج، وأسقط ابن خزيمة منه. ولفظه: «القتل كفارة».

وروي عن ابن المنكدر على وجه آخر، وسمى صحابيه خزيمة بن معمر، أخرجه البخاري(٢)، والطبراني(٣)، من طريق منكدر ابن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن خزيمة بن معمر الخطمي: «أن امرأة رجمت، فقال النبي ﷺ: **هذا كفارة ذنبها**».

والذي يظهر أن هذا الاضطراب من أسامة بن زيد، وهو الليثي، مولاهم، أبو زيد، المدني، قال أحمد: تركه القطان بأخرة، وقال أيضاً عنه: ليس بشيء، وقال: روى عن نافع أحاديث مناكير، وقال عبد الله: سألت أبي عنه، فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه، ووثقه أبو يعلى، والعجلي، وروى عنه مسلم، إلا أن رواية مسلم عنه ليست في الأصول، وإنما على سبيل المتابعة والاستشهاد، أو مقروناً، وقال الحافظ: صدوق يهم(٤).

وقد ذكر البخاري الاضطراب، وذكر وجهاً من وجوه الاضطراب في الحديث ليثبت الاضطراب، وإن كان هناك وجوهاً أخرى قد خرج هو بعضها كما تقدم، وهذا الاضطراب مرة بزيادة رجل في الإسناد، ومرة بالاختلاف في اسم الصحابي، فهذه

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير، ٣: ٢٠٧، و" التاريخ الأوسط "، ٢: ٩٣٩: ٧١١.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير، ٣: ٢٠٦، و" التاريخ الأوسط "، ١: ١٧٠: ٧٨٥.

(٣) الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، ٤: ١٠١: ٣٧٩٤.

(٤) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٢: ٧٦، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٢٠٨، "تقريب التهذيب"، ص١٢٤.

الأنواع من الاختلاف قد أطلق عليها البخاري الوصف بالاضطراب.

٨-قال الترمذي: قلت للبخاري: حديث منصور الذي روي من حديث النعمان بن مقرن: «سباب المسلم فسوق». فقال: هذا النعمان بن عمرو بن مقرن، وهذا لم يدرك النبي ﷺ، وأرى هذا ابن عم لهم -يعني لآل النعمان بن مقرن - وهذا حديث فيه اضطراب(١).

وأخرجه ابن أبي شيبة(٢) حدثنا جرير عن منصور عن أبي خالد الوالبي، عن النعمان بن عمرو بن مقرن قال: قال رسول الله ﷺ: بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة(٣) الطبراني(٤)، عن عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي خالد الوالبي، عن النعمان بن عمرو بن مقرن، قال: انتهى النبي ﷺ إلى مجلس من مجالس الأنصار ورجل فيهم قد كان يعرف بالبذاء، فقال النبي ﷺ نحوه.

وقد بين ابن معين الاضطراب الحاصل في الحديث، قال الدوري: سمعت يحيى - يعني ابن معين - يقول في حديث منصور، حديث النعمان بن مقرن: خالفوا جريراً، قالوا عن [النعمان بن عمرو بن مقرن](٥)، خالفه الأعمش، رواه عبد الواحد بن زياد»(٦).

---

(١) الترمذي، "العلل الكبير"، ص٢٦٧. ابن أبي شيبة، "المصنف"، ٨: ١٥٥:

(٢) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. "المصنف". تحقيق: محمد عوامة. (ط: ١، السعودية، دار القبلة، ١٤٢٧هـ)، ٨: ١٥٥: ١٣٤٠٢.

(٣) المرجع نفسه، ٨: ١٥٦: ١٣٤٠٣.

(٤) الطبراني، "المعجم الكبير"، ١٧: ٣٩: ٨٠.

(٥) في "تاريخ ابن معين" زيادة لفظة (أبي) قبل النعمان.

(٦) ابن معين، يحيى بن معين، "التاريخ"، رواية الدوري. (ط: ١، مكة، مركز البحث العلمي، =

وقد بين البخاري أن الحديث حديث النعمان بن عمرو، من أبناء عمومة النعمان بن مقرن، ولم يدرك النبي ﷺ.

قال ابن أبي حاتم: «النعمان بن عمرو بن مقرن المزني، روى عن النبي ﷺ مرسلاً، سمعت أبي يقول ذلك»(١).

وقال الحافظ: «ليعلم الناظر أن جماعة من الأئمة فرقوا بين النعمان بين مقرن فأثبتوا له الصحبة ووصفوه بما تقدم من الفتوح، وبين النعمان بن عمرو بن مقرن فحكموا على حديثه بالإرسال، منهم ابن أبي حاتم، وأبو القاسم البغوي، وأبو أحمد العسكري، وغيرهم ولكن العسكري زعم أن الذي روى مرسلا هو عمرو بن النعمان بن مقرن فقلبه وجعله ولدا للنعمان وهو ظن متجه لكن الصواب خلافه، وكل من ذكرنا ممن ذكر النعمان بن عمرو بن مقرن قال: إنه هو الذي روى عنه أبو خالد الوالبي، وقال المؤلف: روى عنه أبو خالد مرسل، وإنما الإرسال في حديث النعمان بن عمرو لا في رواية أبي خالد عنه»(٢).

فهذا الحديث فيه اضطراب في اسم الراوي الأعلى للحديث، هل هو: النعمان بن مقرن الصحابي، أم النعمان بن عمرو التابعي، والذي يظهر أن هذا الاضطراب من أبي خالد الوالبي، فقد قال أبو حاتم عنه: صالح الحديث، وقال الحافظ: مقبول(٣)، وقد رجح البخاري أنه النعمان بن عمرو التابعي، وليس الصحابي، وهذا نوع من الترجيح لأحد أوجه الخلاف، مع حكمه عليه بالاضطراب، والله أعلم.

=

١٣٩٩هـ)، ٣: ٣٨٨.

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ٤٤٥.

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١٠: ٤٥٦.

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ١٢١، ابن حجر، "التقريب"، ص١١٣٩.

٩- قال الترمذي: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن أبي عدي، عن حميد، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله». سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث فيه اضطراب، وروى بعضهم هذا الحديث عن حميد ولم يرفعه(١).

أخرجه الترمذي(٢)، عن محمد بن بشار، وأحمد(٣)، كلاهما (ابن بشار، وأحمد)، عن ابن أبي عدي، عن حميد، عن أنس، به مرفوعاً. وقال الترمذي: «حديث حسن». وتابع حميداً، على هذا الوجه ثابت البناني، فرواه عن أنس مرفوعاً أيضاً، أخرجه مسلم(٤)، من طريق حماد بن سلمة، أخبرنا ثابت، به. وثابت أثبت في أنس من حميد، قال المروذي: «سألته -يعني أحمد -عن ثابت، وحميد: أيهما أثبت في أنس؟ فقال: ثابت، وقال: كان حميد يذهب مع ثابت إلى الحديث، ولقد قال أنس: إن ثابتاً دويبة أحبها»(٥).

وروي الحديث موقوفاً على أنس أخرجه الترمذي(٦)، من طريق خالد بن الحارث -وهو ثقة ثبت(٧)- عن حميد، عن أنس قوله. قال الترمذي: «وهذا أصح»، يعني الوقف.

---

(١) الترمذي، "العلل الكبير"، ص٣٢٥.

(٢) الترمذي، "السنن"، ٤: ٦٩: ٢٢٠٧، الترمذي، "العلل الكبير"، ص٣٢٥.

(٣) ابن حنبل، لمسند "، ٩: ٥١٢٠: ٢٢٢٨٣.

(٤) مسلم بن الحجاج. "الصحيح". (ط: ١، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٤)، ١: ٩١: ١٤٨.

(٥) ابن حنبل، أحمد بن حنبل. "الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل". تحقيق: د. وصي الله عباس، (ط: ١، الهند، الدار السلفية، ١٩٨٨م)، ص٦٢.

(٦) الترمذي، "السنن"، ٤: ٦٩: ٢٢٠٧.

(٧) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٢٨٤.

فلأجل الخلاف في الرفع، والوقف، مع ترجح الوقف، حكم البخاري على هذا الحديث بالاضطراب- وإن كان مسلم قد رجح الرفع وخرجه في صحيحه-، فورود الحديث المرفوع موقوفاً ولو من وجه واحد يجعل البخاري يحكم عليه بالاضطراب، وقوله: «فيه اضطراب»، يعني أن هذا الاضطراب محدود، وفيه وجه منه فقط(١)، ولأجل هذا الاضطراب أعرض عنه البخاري فلم يخرجه في صحيحه، والله أعلم.

١٠- قال الترمذي: سألت محمداً عن حديث حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: ما رأيت أحدا كان أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله ﷺ، ولا من أبي بكر، ولا من عمر»، فقال: يروى هذا أيضا عن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن عائشة، وهو حديث فيه اضطراب(٢).

أخرجه أحمد(٣)، والترمذي(٤)، كلاهما من طريق وكيع، عن سفيان، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به، وتابع وكيعاً على هذا الوجه الحسين بن حفص الهمداني – وهو صدوق(٥) – أخرجه البيهقي(٦)، من طريق أسيد بن عاصم، عن الحسين، عن سفيان، به، نحوه.

وتابعه أيضاً إسحاق بن يوسف الأزرق -وهو المخزومي، ثقة(٧) – أخرجه

---

(١) سامي أحمد، " الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالحسن أو أعلها بالإرسال أو الاضطراب)، ص٩٨٥.

(٢) الترمذي، "العلل الكبير"، ص٦٤.

(٣) ابن حنبل، لمسند "، ١١: ٦٠٣٨: ٢٥٦٧٨.

(٤) الترمذي، "السنن"، ١: ٢٠٢: ١٥٥.

(٥) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٢٤٧.

(٦) البيهقي، "السنن الكبرى"، ١: ٤٣٦: ٢٠٨٧.

(٧) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص١٣٣.

أحمد(١)، عنه، عن الثوري، به، نحوه مختصراً. وعبد الرزاق، فرواه عن الثوري، به، نحوه(٢). وتابعهم على هذا الوجه: يحيى القطان، ومؤمل بن إسماعيل، ذكر ذلك الدارقطني، ولم أجد من أخرجه(٣).

ورواه محمد بن يوسف الفريابي – وهو ثقة يقال: أخطأ في شيء من حديث الثوري(٤) – عن الثوري، عن حكيم بن جبير، عن سعيد بن جبير، عن عائشة، وهو الذي ذكره البخاري هنا، وذكره أيضاً الدارقطني(٥).

وقد بين هذا الاضطراب الدارقطني فقال: «رواه أحمد عن الأزرق، عن الثوري، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وكذلك قال: وكيع، ويحيى القطان، ومؤمل، عن الثوري، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.... ورواه الفريابي، عن الثوري، عن حكيم بن جبير، عن سعيد بن جبير، عن عائشة، والقول قول يحيى القطان، ومن تابعه»(٦).

وأشار إلى هذا الاضطراب الإمام أحمد رحمه الله، قال عبد الله: «سئل أبي عن حديث الفريابي، عن الثوري عن حكيم بن جبير عن ابن جبير عن عائشة، فقال: قال وكيع: عن سفيان عن حكيم بن جبير عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وقال مرة: الأزرق مرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وقال مرة: عن سعيد بن جبير

---

(١) ابن حنبل، لمسند "، ١٢: ٦٢١٩: ٢٦٤٤٩.

(٢) عبد الرزاق بن همام. "المصنف". (ط: ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، ١: ٥٤٣: ٢٠٥٤.

(٣) الدارقطني، "العلل"، ١٥: ٧٤.

(٤) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٩١١.

(٥) الدارقطني، "العلل"، ١٥: ٧٤.

(٦) الدارقطني، "العلل"، ١٥: ٧٤.

عن عائشة»[(١)].

والحديث ضعيف لضعف حكيم بن جبير - وهو الأسدي الكوفي، قال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه، وقال أحمد: كان يحيى، وابن مهدي لا يحدثان عنه، وقال ابن المديني: سألت يحيى القطان عن حكيم فقال: كم روى؟! إنما روى شيئاً يسيراً، قلت: من تركه؟ قال شعبة، وقال ابن حجر: ضعيف رمي بالتشيع[(٢)]-، ونقل حكم البخاري على هذا الحديث مغلطاي[(٣)]، فالبخاري هنا حكم على هذا الحديث بالاضطراب ثم ذكر وجهاً من أوجه اضطرابه مع كون الحديث لا يصح؛ لضعف راويه.

(١) ابن حنبل، أحمد بن حنبل. "العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله". تحقيق: محمد الأزهري، (ط: ١، القاهرة، دار الفاروق، ٢٠١٣)، ٢: ٣٠٠.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٣: ١٦، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١: ١٣٩، "ابن حجر، " تقريب التهذيب "، ص٢٦٥.

(٣) مغلطاي بن قليج البكجري. "شرح سنن ابن ماجة". (ط: ١، السعودية، مكتبة الباز، ١٩٩٩م)، ص٩٨٤

الخاتمة

من أبرز النتائج:

- أن المضطرب عند الإمام البخاري: هو الحديث الذي وجد فيه مطلق الاختلاف، سواء تكافأت الروايات أو لا.

-حكم البخاري بالاضطراب مع ترجيح أحد الأوجه إما لكونه قد وصفه بالاضطراب دون النظر إلى الحكم النهائي للحديث، أو يكون قد بالنسبة إلى راو، أو طريق معين، أو أنه لم يقصد الترجيح أصلاً، وإنما عنى أن هذا هو أمثل الطرق وأحسنها.

-الاضطراب له علاقة قوية باب التعليل، والاختلاف.

-من طريقة الإمام البخاري، أنه يحكم على الرواية بالاضطراب إذا وجدت رواية أخرى تعلها، وقد يذكر الرواية الأخرى في سياق الجواب على سبيل التعليل.

-أن الأئمة النقاد ومهم البخاري لهم في كل حديث نقد خاص.

-عناية الإمام البخاري بالمتابعات، فكثيراً ما يقول: «لا أعلم أحداً رواه غير فلان»، أو: «لا يتابع عليه».

-أن الإمام البخاري، يحكم على الحديث بالاضطراب، ولو كان فيه علة أخرى تكفي في تضعيفه، ورده.

-من القرائن التي استعملها الإمام البخاري في الحكم على الحديث بالاضطراب:

أولاً: أن يوجد مع الاضطراب رواية أخرى صحيحة تعلُّ الرواية الأولى

المضطربة.

ثانياً: اعتبار منزلة الرواة في الحفظ والإتقان، والسلامة من الطعون.

ثالثاً: أن يروى الحديث مرفوعاً، ثم يرد من وجه آخر موقوفاً.

رابعاً: أن تكون الرواية مخالفة للمحفوظ في الباب.

خامساً: التفرد والمخالفة، ممن لا يصلح مثله للتفرد من الرواة.

-حكم البخاري بالاضطراب مطلقاً دون ترجيح لأحد أوجه الاختلاف في الأحاديث: (١، ٢، ٩، ١٠).

- حكم البخاري بالاضطراب مطلقاً مع ترجيح أحد أوجه الاختلاف في الأحاديث: (٣، ٥، ٨).

-حكم البخاري على الحديث ذاته في الأحاديث: (٤، ٦، ٧).

فهرس المصادر والمراجع

أحمد عبد الله أحمد. "منهج البخاري في التعليل، من خلال كتابه التاريخ الكبير". رسالة دكتوراه، (جامعة اليرموك، نوقشت في عام ١٤٢٦هـ).

أحمد مختار، "معجم اللغة العربية المعاصرة". (ط: ١، عالم الكتب، السعودية، ٢٠٠٨م).

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. "المصنف". تحقيق: محمد عوامة. (ط: ١، السعودية، دار القبلة، ١٤٢٧هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "العلل المتناهية". تحقيق: إرشاد الحث الأثري، (ط: ٢، باكستان، إدارة العلوم الأثرية، ١٩٨١م).

ابن حبان، محمد بن حبان. "الثقات"، (ط: ١، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م).

ابن حجر، أحمد بن علي. "تقريب التهذيب". تحقيق: صغير شاغف. (ط: ١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٢١هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي. "تهذيب التهذيب". (ط: ١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي. "التلخيص الحبير". (ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٩م).

ابن حجر، أحمد بن علي. "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: عادل أحمد. (ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية).

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. "الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل". تحقيق: د. وصي الله عباس، (ط: ١، الهند، الدار السلفية، ١٩٨٨م).

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. "العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله". تحقيق: محمد

الأزهري، (ط: ١، القاهرة، دار الفاروق، ٢٠١٣).

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. "المسند". (ط: ١، السعودية، دار المنهاج، ١٤٣١هـ).

ابن حنبل، أحمد بن حنبل، "مسائل أحمد رواية أبي داود". (ط: ١، مصر، مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٩م).

ابن دقيق العيد، محمد بن علي، "شرح الإلمام بأحاديث الأحكام". تحقيق: محمد خلوف. (ط: ١، سوريا، دار النوادر، ١٤٣٠هـ).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، «شرح علل الترمذي "، تحقيق: نور الدين عتر. (ط: ١، مصر، دار السلام، ١٤٣٣هـ).

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث". تحقيق: د. ماهر الفحل. (ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. "التمهيد". تحقيق: مصطفى أحمد. (ط: ١، المغرب، وزارة عموم الأوقاف، ١٣٨٧هـ).

ابن عدي، عبد الله بن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق: عادل أحمد، (ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م).

ابن فارس، أحمد بن فارس. "معجم مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام هارون. (ط: ١، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م).

ابن ماجة، محمد بن يزيد. "السنن". تحقيق: شعيب الأرناؤوط. (ط: ١، بيروت، دار الرسالة، ١٤٣٠ هـ).

ابن معين، يحيى بن معين. "تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)". تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، (ط: ١، دمشق، دار المأمون).

ابن معين، يحيى بن معين، "التاريخ"، رواية الدوري. (ط: ١، مكة، مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ).

ابن الملقن، عمر بن علي، "البدر المنير". (ط: ١، السعودية، دار الهجرة،

٢٠٠٤م).

ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط: ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ).

الأثرم، أحمد بن محمد، "السنن". تحقيق: عامر صبري. (ط: ١، السعودية، دار البشائر، ٢٠٠٤م).

أبو داود، سليمان بن الأشعث. "السنن". (ط: ١، بيروت، دار الكتاب العربي، د: ت).

الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد عوض، (ط: ١، بيروت، دار إحياء التراث، ٢٠٠١م).

الأصبحي، مالك بن أنس، "الموطأ". (ط: ١، الإمارات، مؤسسة زايد، ١٤٢٥هـ).

الأصفهاني، الحسين بن محمد. "المفردات". تحقيق: صفوان عدنان. (ط: ١، بيروت، دار القلم، سوريا، ١٤١٢هـ).

الألباني، محمد ناصر الدين، "إرواء الغليل"، (ط: ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م).

بازمول، أحمد. "الحديث المضطرب، دراسة وتطبيق على السنن الأربع". رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل. "التاريخ الأوسط"، تحقيق: تيسير أبو حميد، وآخر. (ط: ١، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٥م).

البخاري، محمد بن إسماعيل. " التاريخ الكبير (ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ).

البزار، أحمد بن عمرو. "المسند". (ط: ١، السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٩هـ).

البيهقي، أحمد بن الحسين. "السنن الكبرى". (ط: ١، الهند، دائرة المعارف،

١٣٥٢هـ).

الترمذي، محمد بن عيسى، "السنن". تحقيق: بشار عواد. (ط: ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م).

الترمذي، محمد بن عيسى، "العلل الكبير". تحقيق: صبحي السامرائي، (ط: ١، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤٠٩هـ).

الحاكم، محمد بن عبد الله. "المستدرك على الصحيحين". (ط: ١، بيروت، دار المعرفة، بيروت، (د. ت).

الخطابي، حمد بن محمد، "معالم السنن". (ط: ١، حلب، ١٩٣٢م).

الدارقطني، علي بن عمر. "العلل". تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. (ط: ١، السعودية، دار طيبة، ١٤٠٥ هـ).

الدارقطني، علي بن عمر، "السنن". تحقيق: شعيب الأرناؤوط. (ط: ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ).

الدارمي، عبد الله بن محمد. "المسند". (ط: ١، السعودية، دار المغني، ١٤١٢هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "المغني في الضعفاء"، تحقيق: د. نور الدين عتر. (ط: ١، قطر، دار إحياء التراث، ١٩٩٤م).

الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، (ط: ١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٥٢م).

الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، "العلل". تحقيق: فريق من الباحثين. (ط: ١، الرياض، مطبعة الحميضي، ٢٠٠٦م).

الزركشي، محمد بن عبد الله، "النكت على مقدمة ابن الصلاح". تحقيق: د. زين العابدين بن محمد. (ط: ١، الرياض، دار: أضواء السلف، ١٩٩٨م).

الشوكاني، محمد بن علي، "نيل الأوطار". (ط: ١، مصر، دار الحديث، ١٩٩٣م).

العطاوي، بسام عبد الله. "الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض"،

بحث ضمن العدد ٣٤ من مجلة الحكمة الصادر في محرم ١٤٢٨هـ.

الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الأوسط". (ط: ١، مصر، دار الحرمين، ١٤١٥هـ).

الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي السلفي. (ط: ٢، بيروت، دار إحياء التراث، ١٩٨٣م).

الطحاوي، أحمد بن محمد، "شرح معاني الآثار". تحقيق: محمد زهير، (ط: ١، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤١٤هـ).

الطحاوي، أحمد بن محمد، "شرح مشكل الآثار". تحقيق: شعيب الأرناؤوط. (ط: ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ).

عبد الرزاق بن همام. "المصنف". (ط: ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).

العقيلي، محمد بن عمرو. "الضعفاء الكبير". تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (ط: ١، بيروت، دار المكتبة العلمية، ١٩٨٤م).

مروة عبد الرزاق، "الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم: مضطرب الحديث، دراسة نقدية"، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٢٣م.

مسلم بن الحجاج. "الصحيح". (ط: ١، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٤).

مغلطاي بن قليج البكجري. "شرح سنن ابن ماجة". (ط: ١، السعودية، مكتبة الباز، ١٩٩٩م).

المقدسي، ضياء الدين، "الأحاديث المختارة"، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش. (ط: ١، بيروت، دار خضر، ٢٠٠٠م).

المناوي، عبد الرؤوف المناوي، "فيض القدير". (ط: ١، مصر، المكتبة التجارية، ١٣٥٦هـ).

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، "مختصر سنن أبي داود". تحقيق: محمد حلاق، (ط: ١، الرياض، مكتبة المعارف، ٢٠١٠م).

الموصلي، أحمد بن يعلى. "المسند"، تحقيق: حسين سليم. (ط: ١، سوريا، دار المأمون، ١٤٠٤هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، "السنن الكبرى". تحقيق: حسن شلبي، (ط: ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، "السنن". (ط: ١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٨هـ).

bibliography

Aḥmad ʻAbd Allāh Aḥmad. "Manhaj al-Bukhārī fī al-Taʻlīl, min khilāl kitābihi al-tārīkh al-kabīr". Doctoral thesis, (Yarmouk University, discussed in 1426 AH).

Aḥmad Mukhtār, "Muʻjam al-lughah al-ʻArabīyah al-muʻāṣirah". (I: 1, World of Books, Saudi Arabia, 2008 AD).

Ibn Abī Shaybah, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad. "al-muṣannaf". Investigation: Muhammad Awama. (I: 1, Saudi Arabia, Dar Al-Qibla, 1427 AH).

Ibn al-Jawzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī, " al-ʻilal al-mutanāhiyah Investigation: Archaeological Induction Guidance, (I: 2, Pakistan, Department of Archaeological Sciences, 1981 AD).

Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān. "al-thiqāt" ,(I: 1, India, Ottoman Encyclopedia, 1973 AD).

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī. "Taqrīb al-Tahdhīb". Realization: Small Passionate. (I: 1, Riyadh: Dar Al-Asimah, 1421 AH).

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī. "Tahdhīb al-Tahdhīb". (I: 1, India: Nizamia Encyclopedia Press, 1326 AH).

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī. "al-Talkhīṣ al-ḥabīr". (I: 1, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1989 AD).

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī. "al-Iṣābah fī Tamyīz al-ṣaḥābah". ". Investigation: Adel Ahmed. (I: 1, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah).

Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Ḥanbal. " al-Jāmiʻ fī al-ʻilal wa-maʻrifat al-rijāl li-Aḥmad ibn Ḥanbal Investigation: Dr. Wasiullah Abbas, (1st edition, India, Dar Al-Salafiya, 1988 AD).

Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Ḥanbal. "al-ʻilal wa-maʻrifat al-rijāl, riwāyah ʻAbd Allāh". Edited by: Muhammad Al-Azhari, (edition: 1, Cairo, Dar Al-Farouq, 2013).

Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Ḥanbal. " al-Musnad(I: 1, Saudi Arabia, Dar Al-Minhaj, 1431 AH).

Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Ḥanbal, " masā'il Aḥmad riwāyah Abī Dāwūd(I: 1, Egypt, Ibn Taymiyyah Library, 1999).

Ibn Daqīq al-ʻĪd, Muḥammad ibn ʻAlī, "sharḥ al-Ilmām bi-aḥādīth al-aḥkām". Investigation: Muhammad Khalouf. (I: 1, Syria, Dar Al-Nawader, 1430 AH).

Ibn Rajab, ʻAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad, «sharḥ ʻIlal al-Tirmidhī " , Edited by: Nour El-Din Atar. (I: 1, Egypt, Dar-es-Salaam, 1433 AH).

Ibn al-Ṣalāḥ, ʻUthmān ibn ʻAbd al-Raḥmān, "maʻrifat anwāʻ ʻulūm al-ḥadīth". Investigation: Dr. Maher Al-Fahl. (I: 1, Beirut, Dar Al-

Kutub Al-Ilmiyyah, 2002 AD).

Ibn ‘Abd al-Barr, Yūsuf ibn ‘Abd Allāh. "al-Tamhīd". Investigation: Mustafa Ahmed. (I: 1, Morocco, Ministry of All Endowments, 1387 e).

Ibn ‘Adī, ‘Abd Allāh ibn ‘Adī, " al-kāmil fī ḍu‘afā’ al-rijāl Edited by: Adel Ahmed, (1st edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1997 AD).

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris. " Mu‘jam Maqāyīs al-lughah Verified by: Abdul Salam Haroun. (I: 1, Beirut: Dar Al-Fikr, 1979 AD).

Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd. "al-sunan". Edited by: Shuaib Al-Arnaout. (I: 1, Beirut, Dar Al-Resala, 1430 AH).

Ibn Mu‘īn, Yaḥyá ibn Mu‘īn. "Tārīkh Ibn Mu‘īn (riwāyah ‘Uthmān al-Dārimī)". Investigation: Dr. Ahmed Muhammad Nour Saif, (ed. 1, Damascus, Dar Al-Ma’mun).

Ibn Mu‘īn, Yaḥyá ibn Mu‘īn, "al-tārīkh" , riwāyah al-Dūrī. (I: 1, Mecca, Scientific Research Center, 1399 AH).

Ibn al-Mulaqqin, ‘Umar ibn ‘Alī, "al-Badr al-munīr". (I: 1, Mecca, Scientific Research Center, 1399 AH).

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, "Lisān al-‘Arab". (I: 3, Dar Sader, Beirut, 1414 AH).

al-Athram, Aḥmad ibn Muḥammad, "al-sunan". Edited by: Amer Sabry. (I: 1, Saudi Arabia, Dar Al-Bashaer, 2004 AD).

Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ash‘ath. " al-sunan(I: 1, Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi, D: T).

al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Tahdhīb al-lughah". Verified by: Muhammad Awad, (1st edition, Beirut, Heritage Revival House, 2001 AD).

al-Aṣbaḥī, Mālik ibn Anas, "al-Muwaṭṭa’". ". (I: 1, Emirates, Zayed Foundation, 1425 AH).

al-Aṣfahānī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad. "al-Mufradāt". Edited by: Safwan Adnan. (I: 1, Beirut, Dar Al-Qalam, Syria, 1412 AH).

al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn, "Irwā’ al-ghalīl" , (I: 2, Beirut, Islamic Office, 1985).

Bāzamūl, Aḥmad. " al-ḥadīth almḍṭrb, dirāsah wa-taṭbīq ‘alá al-sunan al-arba‘ Master's thesis, Umm Al-Qura University, 1420 AH.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. " al-tārīkh al-Awsaṭ Verified by: Tayseer Abu Hamid, and another. (I: 1, Riyadh, Al-Rushd Library, 2005 AD).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. " al-tārīkh al-kabīr (ed. 1, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1407 AH).

al-Bazzār, Aḥmad ibn ‘Amr. "al-Musnad". (i: 1, Saudi Arabia, Science and Governance Library, 1409 AH).

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. "al-sunan al-Kubrá". (i: 1, Saudi Arabia, Science and Governance Library, 1409 AH).

al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʻĪsá, "al-sunan". (i: 1, Saudi Arabia, Science and Governance Library, 1409 AH).

al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʻĪsá, " al-ʻilal al-kabīr (i: 1, Saudi Arabia, Science and Governance Library, 1409 AH).

al-Ḥākim, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. " al-Mustadrak ʻalá al-ṣaḥīḥaynI: 1, Beirut, Dar al-Marefa, Beirut, D. t).

al-Khaṭṭābī, Ḥamad ibn Muḥammad, "Maʻālim al-sunan". (ṭ: 1, ḥalaba, 1932m).

al-Dāraquṭnī, ʻAlī ibn ʻUmar. "al-ʻilal". Investigation: Mahfouz Rahman al-Salafi. (i: 1, Saudi Arabia, Dar al-Taiba, 1405 AH).

al-Dāraquṭnī, ʻAlī ibn ʻUmar, "al-sunan". Investigation: Shoaib Arnaut. (i: 1, Beirut, Al-Raha Foundation, 1424H).

al-Dārimī, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad. " al-Musnad(I: 1, Saudi Arabia, Dar Al-Mughni, 1412 AH).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-Mughnī fī al-ḍuʻafā'" , Investigation: d. Noureddine Atar. (i: 1, Qatar, Heritage Revival House, 1994).

al-Rāzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Ḥātim, " al-jarḥ wa-al-taʻdīl(i: 1, Heritage Revival House, Beirut, 1952)

al-Rāzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Ḥātim, "al-ʻilal". Investigation: Team of researchers. (i: 1, Riyadh, Al-Hamidi Press, 2006)

al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, "al-Nukat ʻalá muqaddimah Ibn al-Ṣalāḥ". Investigation: d. Zine El Abidine bin Mohammed. (i: 1, Riyadh, Dar: predecessor's lights, 1998).

al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʻAlī, " Nayl al-awṭār(i: 1, Egypt, Dar al-Hadith, 1993).

al-ʻAṭāwī, Bassām ʻAbd Allāh. "al-aḥādīth allatī Uʻl al-Imām al-Bukhārī mtwnhā bāltnāqḍ" , Researched in the 34 issue of Al-Hakma published in Muharram 1428 AH.

al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad. " al-Muʻjam al-Awsaṭ(i: 1, Egypt, Dar al-Haramain, 1415H).

al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad. " al-Muʻjam al-kabīr Investigation: Hamdi al-Salafi. (i: 2, Beirut, Heritage Revival House, 1983).

al-Ṭaḥāwī, Aḥmad ibn Muḥammad, " sharḥ maʻānī al-Āthār Investigation: Mohammed Zuhair (I: 1, Beirut, Dar Alam al-Bookshop, 1414 AH).

al-Ṭaḥāwī, Aḥmad ibn Muḥammad, "sharḥ mushkil al-Āthār". Investigation: Shoaib Arnaut. (I: 1, Beirut, Al-Raha Foundation, 1415 AH).

Abd al-Razzāq ibn Hammām. "al-muṣannaf". ". (I: 2, Beirut, Islamic Office, 1403 AH).

al-ʻAqīlī, Muḥammad ibn ʻAmr. " al-ḍuʻafāʾ al-kabīr Investigation: Abdelmouti Qalaji (i: 1, Beirut, Scientific Library House, 1984).

Marwah ʻAbd al-Razzāq, " al-ruwāh alladhīna qāla fīhim Abū Ḥātim: muḍṭarib al-ḥadīth, Master's thesis, Iraqi University, Baghdad, 2023..

Muslim ibn al-Ḥajjāj. "al-ṣaḥīḥ". (I: 1, Beirut: Dar El Gil, 1984).

Mughalṭāy ibn Qalīj al-Bakjarī. "sharḥ Sunan Ibn Mājah". 1, Saudi Arabia, Al Baz Library, 1999.

al-Maqdisī, Ḍiyāʾ al-Dīn, "al-aḥādīth al-mukhtārah" , Investigation: d. Abdul Malik Ben Dheesh. (i: 1, Beirut, Dar Khader, 2000).

al-Munāwī, ʻAbd al-Raʾūf al-Munāwī, "Fayḍ al-qadīr". (i: 1, Egypt, Commercial Library, 1356H).

al-Mundhirī, ʻAbd al-ʻAẓīm ibn ʻAbd al-Qawī, " Mukhtaṣar Sunan Abī Dāwūd Investigation: Mohammed Hallak (I: 1, Riyadh, Knowledge Library, 2010).

al-Mawṣilī, Aḥmad ibn Yaʻlá. " al-Musnad Investigation: Hussein Salim. (i: 1, Syria, Dar al-Maamoun, 1404 AH).

al-Nisāʾī, Aḥmad ibn Shuʻayb, "al-sunan al-Kubrá". Investigation: Hassan Shalabi (I: 1, Beirut, Al-Raha Foundation, 1421H).

al-Nisāʾī, Aḥmad ibn Shuʻayb, "al-sunan". " (i: 1, Beirut, Dar al-Marefa, 1428H).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (1)

No.	Researches	page
1-	**Definitions in the Science of Qira'at** **-A Critical Analytical Study-** Dr. Issam Bin Dakhilullah Al-Harbi	11
2-	**Matters of the «Haa» in the Fundamentals of Recitation** Prof. Abdulrahim bin Abdullah bin Omar Al-Shanqiti	49
3-	**The Stoppings of Imam Abū Naṣr Al-'Irāqī (d. around 450 AH) Through the Book: Manāzil Al-Qur'ān Fī Al-Wuqūf by Abū Al-Fadl Al-Aṣbihānī (d. 524 AH)** **-A Comparative Analytical Study-** Dr. Maram bint Obaidullah bin Hamdan Al-Lahibi	111
4-	**The Approach to Reading Criticism by Sheikh Maki bin Abi Talib Al-Qaisi (Died in 437 AH)** **- Principles and Impact -** Dr. Walaa bint Abdur-rahman bin Muhammad Albaradei	175
5-	**A question about ALLAH Almighty's saying: And when your Lord said to the angels** **By the scholar Imam Muhammad bin Ismail, the famous prince of Sanani (d.1182 AH)** **- Study and investigation -** Prof. DHAIFALLAH EID ALREFAEI	213
6-	**The Demonstrative Pronoun in the Almighty's sayin: «That is the Book (the Qur'an) whereof there is no doubt»** **-An Exegetic-Analytic Study-** Dr. Abdulrahman Ibn Ibrahim Ibn Abdulaziz Al-Alyan	271
7-	**The Commandments in Surat Al-Israa** **-An objective analytical study -** Dr. Saif bin Mansour bin Ali Al-Harthi	335
8-	**The Difference Between the Narrations of "Al-Tārīkh" by Abū Sa'īd Al-Dārimī From Ibn Ma'īn** **- A Comparative Critical Study -** Dr. Khalid bin Muhammad Al-Thubayti	397
9-	**The concept of "disturbed hadith" according to Imam Al-Bukhari, and his approach to explaining disturbance, An applied study on the hadiths that Al-Bukhari ruled accordingly in my book Al-Sunan and Al-Ilal Al-Kabir by Al-Tirmidhi** Dr. Saeed bin Ali bin Abdullah Al-Aasmari	453
10-	**The narrators whom Abu Dawud in his Sunan denied that they are having awareness of some of those who narrated from** **- Comparative analytical study -** Dr. Fahd bin Saeed bin Hadi Al-Qahtani	509

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief.

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Youssef bin Muslih Al-Raddadi
Professor of Qur'an Readings at the Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ʻAṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University
(Managing Editor)

Prof. Muhammad bin Ahmad Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Abdullāh ibn Ibrāhīm Al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Abdullāh bin ʿAbd Al-ʿAziz Al-Falih
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. Hamdān ibn Lāfī Al- Enazī
Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. Nayef bin Youssef Al-Otaibi
Professor of Exegesis and Qur'anic Sciences at the Islamic University

Prof. Abdullah bin Eid Al-Saidi
Professor of Hadith Sciences at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdul Rahman bin Rabah Al-Raddadi
Professor of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullah bin Ali Al-Bariqi
Professor of the Fundamentals of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Associate Professor of Law at the Islamic University

Dr. Ali Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi
(Head of Publishing Department)

The Consulting Board

Prof. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars (formerly)

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
A former member of the high scholars

Prof. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
Professor of Readings and their Sciences at the Mohammed VI Institute for Readings in Morocco

Prof. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the College of Education, Tikrit University (formerly)

Prof. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
Dean of the Faculty of Sharia at Kuwait University (formerly)

Prof. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University (formerly)

Correspondence :

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address:

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

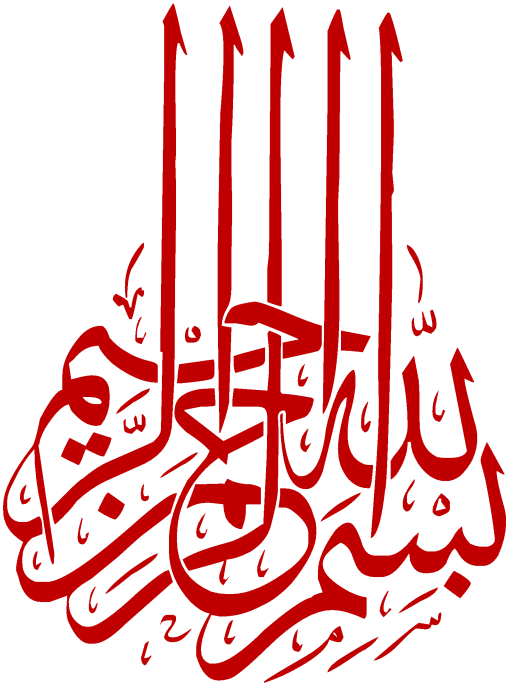
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

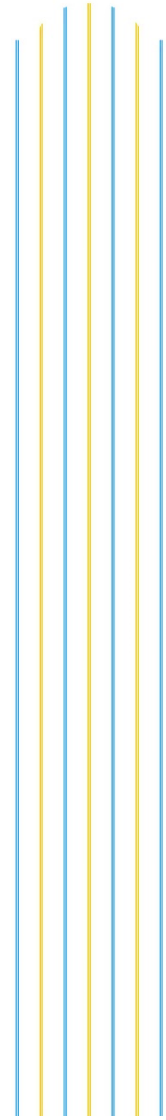

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (212) - Volume (1) - Year (59) - March 2025

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (212) - Volume (1) - Year (59) - March 2025